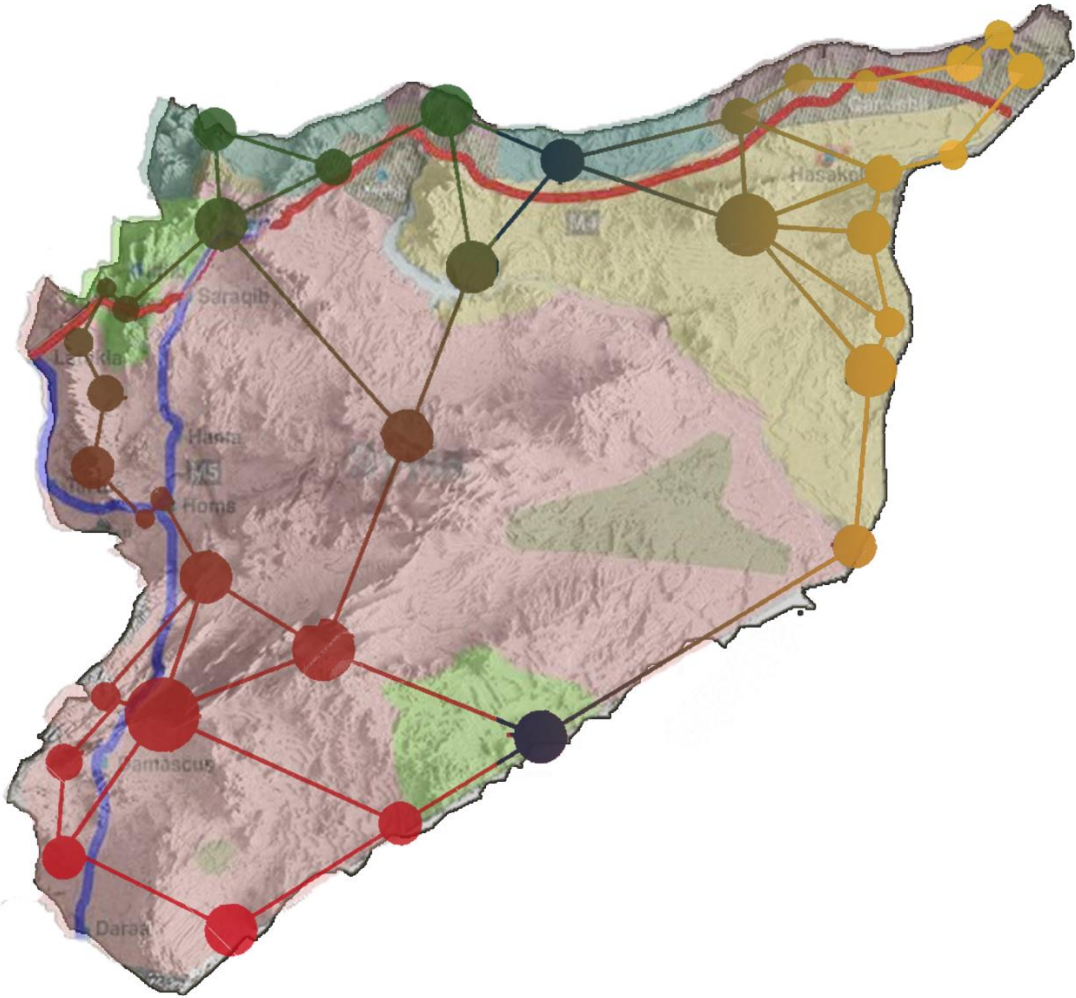


لا قضايا تجمعنا

عوامل استقطاب المجتمع المدني السوري



الباحثون: د. زيدون الزعبي

صهيب الزعبي

زينة الخير

تحرير: صهيب عنجريني

لجنة المراجعة: فائق حويجة

مجد غضريف

إلى رثيفة سمّيع.

قائمة المحتويات 1

4.....	1. الخلاصة التنفيذية.....
7.....	2. المقدمة.....
9.....	3. المنهجية.....
9.....	3.1. تعريف المجتمع المدني.....
11.....	3.2. جمع البيانات:.....
11.....	3.3. مستوى التحليل:.....
12.....	4. النتائج و النقاش: مجتمع مدني أم مجتمعات مدنية؟ واقع المجتمع المدني في الجغرافيات السورية والشتات.....
14.....	4.1. الانقسامات ضمن المؤسسة الواحدة (انقسامات تنظيمية).....
16.....	4.1.1. الاستقطابات ضمن الجغرافية الواحدة (انقسامات سياسية اجتماعية).....
18.....	4.1.2. الانقسام عبر الجغرافيا (انقسامات مناطقية).....
21.....	5. عوامل انقسام المجتمع المدني السوري:.....
21.....	5.1. الجغرافيا:.....
22.....	5.2. دور سلطات الأمر الواقع.....
23.....	5.2.1. مناطق سيطرة الحكومة المركزية.....
24.....	5.2.2. مناطق سيطرة المعارضة.....
25.....	5.2.3. مناطق سيطرة الإدارة الذاتية.....
26.....	5.3. دور المانح.....
27.....	5.4. الاستقطاب السياسي للمجتمع المدني.....
29.....	6. استخلاصات ونتائج.....
30.....	7. التوصيات:.....
31.....	8. الخاتمة:.....
33.....	9. المراجع الأدبية:.....

جدول الصور:

19.....	رسم توضيحي 1 خريطة سوريا وفقا للقوى المسيطرة نهاية 200 حتى بدايات 2023.....
30.....	رسم توضيحي 2 أشكال الانقسام والعوامل المسببة لهذه الانقسامات بين منظمات المجتمع المدني السورية.....

سعى بحثنا هذا إلى فهم واقع المجتمع المدني السوري بمكوناته الرئيسية، وفي مختلف الجغرافيات السورية. حاولنا هنا فهم حالة الانقسام فيه وعواملها وآثارها. أردنا الإجابة عن ثلاثة أسئلة أساسية: هل المجتمع المدني في سوريا منقسم بشكل استقطابي؟ وما العوامل المسببة لهذا الاستقطاب إن وجد؟ وهل تُمكن إعادة بناء مجتمع مدني متماسك؟

للإجابة عن هذه الأسئلة اخترنا مقابلة شخصيات مفتاحية من مكونات المجتمع المدني المختلفة والعاملة في جغرافيات السيطرة السورية الأساسية الثلاث: مناطق سيطرة الحكومة المركزية، ومناطق سيطرة المعارضة، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية، فضلاً عن تلك العاملة خارج سوريا. يمكن تلخيص أهم استنتاجات البحث بما يلي:

- هنالك ثلاثة أشكال أساسية من الانقسامات: ضمن المؤسسة الواحدة، وضمن الجغرافيا الواحدة (انقسامات اجتماعية-سياسية)، وعبر الجغرافيا (انقسامات مناطقية أو اقليمية). تتداخل هذه الانقسامات بشكل كبير، وتتأثر جميعاً بالانقسام الحاصل بين الداخل والخارج.
- يمكن تصنيف هذه الانقسامات إلى: سياسية، وجغرافية، واجتماعية. فالانقسام العابر للجغرافيا بين مناطق السيطرة الثلاث، هو سياسي بطبيعته، رغم أنه جغرافي أيضاً. أما الانقسام بين الخارج والداخل، الحاصل حتى على مستوى المؤسسة الواحدة فجغرافي بطبيعته. كما تشهد الجغرافيا الواحدة انقسامات قد تكون اجتماعية كالانقسام بين المجتمع المدني المحافظ والعلماني، والعربي والكردي، أو سياسية بين معارض ومؤيد لهذه السلطة أو تلك.
- يغذي هذا الانقسام حصر الحوارات بين النخب، وإبعاد الجيل الثاني عنها، بما يشكل حلقة حوار مغلقة لا ينعكس تأثيرها على باقي المجتمع المدني والمجتمع عموماً.
- تختلف العلاقات بين مكونات المجتمع المدني في الجغرافيات الثلاث. تبدو علاقة المكون الموجود في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية مع نظيرها في مناطق سيطرة الحكومة المركزية هي العلاقة الأضعف، رغم وجود استقطاب سياسي أقل. يعود ذلك إلى انعدام التواصل بين هذين المكونين. في حين أن تواصل المجتمع المدني في مناطق سيطرة المعارضة مع المكونين الآخرين أعلى بسبب توافر محيط جغرافي جامع، رغم التحديات السياسية الأخرى.
- تتسبب بهذه الانقسامات أربعة عوامل أساسية، هي: سياسات سلطات الأمر الواقع، وسياسات المانحين، والاستقطاب السياسي. كذلك؛ عزز غياب مساحة جغرافية جامعة -سواء في دول الجوار وفي أوروبا- هذا الانقسام.
- أدت هذه الانقسامات بفعل تعمق الأزمة، وتباطؤ العملية السياسية، والعزل شبه التام للجغرافيات، وتضاؤل الموارد والتنافس عليها، إلى تشظ كامل للمجتمع المدني، إلى حدّ يكاد يعزل كل مؤسسة عن شريكاتها في القطاع نفسه، والجغرافيا ذاتها. فما بدأ استقطاباً سياسياً حاداً، انتهى إلى حالة انعزالية وتنافسية حتى ضمن المدينة الواحدة.

● هناك إمكانية لإعادة بناء مجتمع مدني موحدة وتفعيل التعاون بين المنظمات في حال:

○ تعزيز وتفعيل ما ينجح (التجارب الناجحة):

- دعم القضايا المشتركة و الشبكات العابرة للجغرافيا. على سبيل المثال: قد تكون قضية حقوق النساء مسألة عابرة للجغرافيا، يمكن تشكيل شبكات حولها عابرة للجغرافيا. كما يجب دعم شبكات تعمل بشكل مباشر على كسر الانقسام الحاصل.
- تعزيز الشراكات بين المنظمات في الجغرافيات المختلفة بشكل أساسي في برامج التعافي المبكر، وعدم تكرار أليات العمل الإنساني الانعزالية.
- تفعيل المناطق الوسيطة، كالسويداء وسلمية، وإلى حد ما درعا، بوصفها مساحات تشبيك بين الجغرافيات الثلاثة، لا أن تكون مصباً نهائياً للدعم وتحويلها مرة أخرى إلى منطقة متخمة بالتمويل مقابل سُحبه في باقي المناطق.

○ تعزيز التشميلية:

- تعزيز حضور منصات الحوار الافتراضية كمنصة الحيز المدني الافتراضية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي.
- رفع مستوى تشميلية منصات المسار الثاني لضمان تشميل عابر للأيديولوجيا والجغرافيا. بشكل خاص، يجب توسعة المجلس الاستشاري النسائي بما يضمن مشاركة أوسع من جميع المناطق وجميع الأيديولوجيات، وعلى جميع المستويات العُمرية لا على مستوى الجيل الأول فقط. وإعادة هيكلة غرفة دعم المجتمع المدني بما يضمن استقراراً أكبر لأعضائها مع المحافظة على تشميليتها، ليساعد المجلس والغرفة على تعميق الحوارات بين مختلف مكونات المجتمع المدني.
- تفعيل مشاركة الشباب، والإسهام في خلق قيادات شابة من الجيل الثاني وتفعيل تواصلها مع جميع الجغرافيات.
- دعم المبادرات المحلية، وتمكين القيادات المحلية الشبابية، وعبر برامج عابرة للجغرافيا. كما يجب دعم المبادرات ذات الشكل العضوي والعفوي، والابتعاد عن النماذج الميكانيكية للمؤسسات، تلك النماذج التي تهتم بالسياسات والإجراءات والتوثيق بدل تلبية احتياجات المجتمع.

○ إعادة التفكير\ توجيه التمويل:

- دعم برامج عابرة للخطوط تُمكن فيها الاستفادة من الموارد التي يتمتع بها كل مكون. فالداخل لديه الوصول إلى المجتمع، والخارج لديه الوصول إلى المعرفة والتمويل على سبيل المثال.

- توجيه الدعم بحيث تركز على الأثر الذي يخلقه التدخل، بدلا من التركيز على القدرة الإدارية للمؤسسة، بمعنى يجب إعطاء الأولوية للمنظمات التي تقترح تدخلات ذات أثرا حتى وإن كانت لا تملك قدرات عالية على مستوى التوثيق وكتابة التقارير.
- توطئ العمل المدني على قاعدة بناء شبكات وطنية عاملة في جميع الجغرافيات، والحصول على تمويلات الداعم بشكل مباشر.
- تغيير شكل تدخل الجهات المانحة المنحازة والتي تساهم في تعزيز الانقسام. على سبيل المثال تعزيز دور الثلث الثالث في اللجنة الدستورية، وتوسيعه كجسر جامع لجميع الجغرافيات. ضرورة إيجاد Hub جامع للمنظمات السورية.

○ خلق مؤسسات وروابط جديدة:

- عقد مؤتمرات للمجتمع المدني بمختلف مكوناته، لإعادة إحياء قضاياها الجامعة وعلى رأسها إعادة توحيد البلاد، وبناء مجتمع مدني متكامل ومتماسك.
- إنشاء منصة إعلامية مدنية يمكنه أن يلعب دوراً كبيراً في جسر الفجوات بين مكونات المجتمع المدني المختلفة، المقصود هنا منصة مختصة كلياً في مجالات عمل المجتمع المدني، وقضاياها، تنطلق من مشكلاته، وتتوجه إلى العاملين فيه في جميع القطاعات والجغرافيات
- دعم المبادرات المحلية وفتح المساحات لتشبيك عضوي، غير مصطنع فيما بينها، وتخفيف متطلبات المانحين التي تعقد عملها.

○ تطبيق الضغط والمناصرة عندما ما يكون ذلك ملائماً:

- المناصرة لدى دول الجوار وتحديداً تركيا ولبنان والعراق (حكومة إقليم كردستان) لتسهيل عقد اجتماعات عابرة للجغرافيا.
- الضغط على المانحين لتخفيف الخطوط الحمراء التي تمنع، أو تُعقد عمل المجتمع المدني مع مؤسسات قريبة من سلطات الأمر الواقع. يجب التمييز بين المؤسسات الخدمية والمؤسسات ذات الطابع العسكري العنفي، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالتعامل معها تسهيلاً لعملها من جهة، ولتيسير قدرتها على التشبيك مع جغرافيات أخرى من جهة أخرى.
- المناصرة لدى سلطات الأمر الواقع والقوى المتدخلة في سوريا لفتح القنوات الاقتصادية وحرية التنقل بين مختلف مناطق سوريا لتسهيل تواصل المجتمع عموماً والمجتمع المدني خصوصاً.

ليست فكرة المجتمع المدني، جوهرًا ومعنىً جديدةً على سوريا. فالمتتبع لحراك النخب السورية منذ الحقبة العثمانية، وبعد الاستقلال عن السلطنة، وخلال سنوات الانتداب الفرنسي وما بعدها، وصولاً إلى العام 2011، يرى أن حراك المجتمع المدني كان متناوباً بين الخمود والنشاط، بحسب عوامل عديدة أهمها الهامش الذي تتيحه السلطات الحاكمة، علماً أن الفترة الأكثر خموداً كانت خلال فترة حكم البعث عموماً، والأسد الأب خصوصاً (Hinnebusch 2005). الدليل على هذا الخمود أن القانون الذي يحكم المجتمع المدني السوري هو القانون الذي أصدره جمال عبد الناصر في العام 1958، إبان زمن الوحدة بين سوريا ومصر، وقبيل سنوات قليلة من بدء حكم البعث في العام 1963، ولا يزال سارياً حتى يومنا هذا، رغم التغيرات الهائلة التي طرأت على سوريا منذ ذلك التاريخ، وصدور دساتير عديدة للبلاد، بما في ذلك دستورا 1973 و2012 "الدائم" (Hinnebusch 1993). خلال حكم الأسد الأب، تمت مصادرة المجتمع المدني، والاستعاضة عنه بما سمي آنذاك "المنظمات الشعبية"، كالاتحاد النسائي، وشبيبة الثورة، والاتحادات الفلاحية، والعمالية. هيمن حزب البعث العربي الاشتراكي على الأشكال النقابية من المجتمع المدني، وحولها إلى أداة هيمنة على المجتمع (Rabo 2004). إبان هذه الفترة، لم يكن يسمح باستخدام مصطلح المجتمع المدني، الذي اعتُبر مصطلحاً غريباً وأحد أدوات الغزو الثقافي الغربي، وكُرِّس مكانه مصطلح "المجتمع الأهلي"، والمنظمات الأهلية (Fowler & Sen 2010).

وبرغم الحراك الذي سعى إلى إعادة إحياء المجتمع المدني مع تولي الأسد الابن الحكم في العام 2000 وظهور حركة إحياء المجتمع المدني، وما عرف بربيع دمشق، وازدهار المنتديات الثقافية التي أدارتها شخصيات معارضة، فسرعان ما خبت كل تلك الجهود، وُرُجَ بمعظم روادها في السجن، وعاد تجريم مصطلح المجتمع المدني، وإبداله بالمجتمع الأهلي، للتعبير عن الأشكال "الخيرية" المحلية الخاضعة لمراقبة مكثفة من قبل السلطة الحاكمة (Zisser 2003).

مع انطلاق الحراك في العام 2011، عاد المجتمع المدني إلى الحياة ليصبح واحداً من أهم الفواعل على الصعيدين السياسي والمجتمعي وفي كامل الجغرافيا السورية. أخذ هذا المجتمع المدني دوراً كبيراً في ملء الفراغ الناتج عن تراجع مؤسسات الدولة السورية، إن بفعل الأعمال العسكرية، وسحب الحكومة المركزية لمؤسساتها من مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب استهداف هذه المؤسسات من قبل الفصائل نفسها (Khalaf 2015). من جهة أخرى، لم تتمكن القوى السياسية للمعارضة من طرح نموذج بديل لمؤسسات الدولة، وبالتالي، وجد المجتمع المدني السوري الناشئ نفسه محكوماً بواقع جديد يتطلب منه لعب دور الدولة في تقديم خدمات هي من اختصاص الدولة أساساً، إضافة إلى الدور السياسي الذي أناطه بنفسه منذ لحظة تشكله، سواء في معارضة السلطة السورية أو في موالاتها (Gunes & Lowe 2015).

انتقل النزاع السياسي الحاصل بين القوى السياسية إلى المجتمع المدني مع انحدار البلاد نحو أتون الحرب الأهلية، وبعد تقاسم البلاد بين قوى السيطرة المختلفة، وتحول ما هو مفترض أن يكون مجتمعاً مدنياً واحداً إلى "مجتمعات مدنية" تتأثر إلى حد بعيد بالأعمال

العسكرية، وتخضع في كثير من الأحيان لنتائجها، وأصبح مجال عمله مرتبطاً بالجهة التي تسيطر على الجغرافيا امتداداً أو انحصاراً (Baczko & Dorronsoro 2018). فإذا كانت مؤسسة ما تعمل في المناطق التي يسيطر عليها طرف ما فستنحصر مناطق تدخلها في غالب الأحيان بالمناطق التي يخسرها أو يكسبها هذا الطرف. أدى هذا الأمر إلى شكل من أشكال الانقسام في مجالات عمل المجتمع المدني السوري وبشكل مرتبط بأطراف السيطرة، أي مجتمع مدني يعمل بشكل رئيس في مناطق سيطرة الحكومة المركزية، وآخر في مناطق سيطرة المعارضة، وثالث في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، أخذاً في كثير من الأحيان شكلاً مستقطباً، ولتكرر عبارات مثل مجتمع مدني مؤيد وآخر معارض وواحد عربي وآخر كردي. ما نقصده بالاستقطاب هو خصومة تصل حد العداء بين مكونات المجتمع المدني هذا. بمعنى، أن انقسام المجتمع المدني قائم على أساس الاختلاف الطبيعي، وهو موجود في معظم السياقات، في حين الاستقطاب قائم على أساس الإلغاء والعداء وليس على أساس الاختلاف. أضحت دراسة هذا الانقسام مسألة مهمة نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في حاضر ومستقبل سوريا. فالمجتمع المدني مكون أساسي من مكونات العملية السياسية من خلال تمثيله في اللجنة الدستورية¹ عبر الكتلة الثالثة، أو كتلة المجتمع المدني، إلى جانب كتلة الحكومة المركزية وكتلة المعارضة، فضلاً عن حضوره في مسارات أخرى كغرفة دعم المجتمع المدني، والمجلس الاستشاري النسائي، والعديد من مبادرات المسار الثاني في عملية السلام (Brett 2017). زد على ذلك، أن المجتمع المدني لا يزال مزوداً أساسياً للخدمات في جميع الجغرافيات دون استثناء، ومن المتوقع أيضاً أن يكون أحد حوامل إعادة عجلة التنمية ومشاريع التعافي المبكر، وبالتالي إما أن يكون رافعة من روافع إعادة توحيد البلاد، المقسمة بطبيعة الحال، أو أن يكون مشاركاً في تقسيمها، ما يجعل بحث أسباب الانقسام وأشكاله وسبل تخطيه وتجاوزه نحو عمل مشترك مسألة بالغة الأهمية في هذه الأثناء.

عليه؛ يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي أشكال انقسام المجتمع المدني؟ وما هي أسبابه؟ هل هذا الانقسام طبيعي؟ أم أنه استقطابي؟
- هل يمكن تكوين مجتمع مدني سوري عابر لانقسامات الحرب وانقسامات الجغرافيا التي فرضتها؟ وما هي فرص قيام شكل من أشكال التعاون بين مكونات المجتمع المدني السوري؟

ينطلق هذا البحث من افتراض أساسي هو أن المجتمع المدني منقسم إلى ثلاثة مكونات رئيسية، وبشكل مرتبط بجغرافيا محددة دون سواها، وأن السمة العامة هي سمة التموضع، برغم وجود عدد مهم من المبادرات والشبكات العابرة للجغرافيا. ما يدعم هذا الافتراض هو ندرة شبكات المؤسسات (الشبكة المكونة من منظمات أو مبادرات) العابرة للجغرافيا. بالتأكيد، هناك بعض الاستثناءات من هذا الأمر مثل تحالف تماس الذي أنشئ في العام 2015 لكنه دخل مرحلة العطالة حوالى العام 2018، ومن ثم توقفت نشاطاته بعد العام 2020. استثناء آخر هو شبكة ميثاق شرف للإعلاميين السوريين التي تضم مؤسسة واحدة في مناطق سيطرة الحكومة المركزية، وهي درعا 24، التي انضمت في العام 2022 إلى التحالف الذي يضم مؤسسات إعلامية مستقلة تتوزع مقارها بين أوروبا وتركيا ومناطق سيطرة المعارضة، علماً أن درعا لا

¹ تشكلت اللجنة الدستورية بفعل القرار 2254 على أساس ترشيح الحكومة السورية لكتلة من 50 عضواً وعضوة وترشيح المعارضة لنفس العدد، في حين تشكل الكتلة الثالثة من قوى المجتمع المدني تم اختيارها نظرياً من قبل المبعوث الدولي لسوريا ولو نظرياً، في حين أن واقع الحال، يشير إلى تدخل المعارضة والحكومة في عملية اختيار ممثلي/ات المجتمع المدني في تأكيد على استقطابية المجتمع المدني وليس انقسامه الطبيعي

تمثل مناطق سيطرة واضحة للحكومة المركزية، وهي تأخذ شكلاً هجيناً بين مناطق سيطرة المعارضة والحكومة المركزية، لأن الجبهة العسكرية الأبرز فيها، هي الفصائل المحلية، التي وافقت على المصالحة مع الحكومة المركزية. في حين تظل الغالبية العظمى من الشبكات محصورة في جغرافيا محددة.

نستعرض في هذه الورقة بدايةً المنهجية التي تمت من خلالها مقارنة هذه الأسئلة، من ثم ننتقل إلى شرح مظاهر الانقسام في المجتمع المدني، وما هي خصائص كل مكون وكيف يرى كل مكون نفسه وكيف يرى باقي المكونات. ننتقل بعدها إلى شرح عوامل هذا الانقسام، وبالتالي تحديات وفرص العمل المشترك، خاتمين البحث بجملته من التوصيات.

2. المنهجية

2.1 تعريف المجتمع المدني

ليس هنالك تعريف متفق عليه لما يمثله المجتمع المدني. غالباً ما يشمل مفهوم "منظمات المجتمع المدني" طيفاً واسعاً من الجهات الفاعلة ذات الأدوار والالتزامات المختلفة. كما تتباين التعريفات بمرور الوقت و عبر المؤسسات والبلدان. تشمل منظمات المجتمع المدني بحسب الاتحاد الأوروبي جميع البنى غير الحكومية وغير الربحية وغير الحزبية وغير العنفية، التي ينظم من خلالها الناس أنفسهم لتحقيق أهداف وقيم مشتركة، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، وعلى المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، كما تضم المنظمات الحضرية والريفية، الرسمية وغير الرسمية. (European Commission 2012)

في حين تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development OECD، في 2012 على أنها: الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طواعية وتمثل مجموعة واسعة من المصالح والروابط. "يشمل هذا جميع المنظمات خارج السوق، وخارج مؤسسات الدولة، وخارج الأسرة، التي ينظم فيها الناس أنفسهم لمتابعة المصالح المشتركة في المجال العام. تشمل الأمثلة على المنظمات المجتمعية، والروابط القروية، والجماعات البيئية، وجماعات حقوق المرأة، وجمعيات المزارعين، والمنظمات الدينية، والنقابات العمالية، والتعاونيات، والجمعيات المهنية، والغرف التجارية، ومعاهد البحوث المستقلة، والمنظمات الإعلامية غير الهادفة للربح.

برغم البدهة الظاهرة لهذين التعريفين، فليس بينهما تعريف يمكن التسليم به بسهولة في سياق مثل السياق السوري، وفي مختلف الجغرافيات. فمثلاً، كيف يمكن تمييز الأحزاب عن المجتمع المدني في مثال اللجنة الدستورية التي تمثل مؤسسة دولة بشكلها الانتقالي، أو حزبية على أقل تقدير بتمثيلها للمعارضة والحكومة السورية، وبشكل ممثلو المجتمع المدني ثلث أعضائها؟ كيف يمكن تصنيف أي مؤسسة في مناطق سيطرة المعارضة أو سيطرة الإدارة الذاتية على أنها مؤسسة مجتمع مدني غير حزبية ولا مؤسسة دولة، إذ لا يمكن اعتبار مؤسسات هذين الطرفين السياسيين مؤسسات دولة شرعية؟ بكلام آخر، يعرف المجتمع المدني وفق هذين التعريفين على أساس النفي. أي أن المجتمع المدني هو المجموعات التي تعمل على تحقيق أهدافها بشكل جماعي، خارج الحكومة ومؤسساتها، وخارج الأحزاب، وخارج السوق، وخارج

الأسرة، الأمر الذي يعني ضرورة وجود دولة في المقام الأول تعمل هذه المنظمات خارجها، أما عند غياب الدولة، كما هو الحال في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، فإن المجتمع المدني يختلط بسائر المؤسسات الموجودة، ويصبح تعريفه صعباً. هذا إذا تمكنا من تحديد ما هو سوري وما هو غير سوري. فعملية الترخيص التي يمكن اعتمادها لتمييز سوري عما هو غير سوري، ليست ممكنة في السياق السوري، كون الترخيص الرسمي لدى مؤسسات الدولة السورية غير ممكن لمن يعمل في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية. بل حتى لتلك العاملة في مناطقها! لذلك عملت المؤسسات "السورية" على الحصول على تراخيص عمل في دول الجوار و/أو في أوروبا ودول العالم، بحيث يصبح التمييز بين مؤسسة لبنانية أو تركية أو ألمانية عن المؤسسات السورية على أساس الترخيص مستحيلاً.

لتكوين فهمنا عما نقصده بالمجتمع المدني ارتكزنا على عمل الباحثين Christine Quittkat و Beate Kohler-Koch, 2017، كونهما لخصتا أغلب التعاريف المعتمدة في الأدبيات، فاستعرضتا أربعة تعريفات للمجتمع المدني، وتريان أن أبعاد هذه التعريفات الأربعة هي: الشكل التمثيلي، والديموقراطية التشاركية أو التداولية، والتأسيس الذاتي، والخير العام (أو المصلحة العامة). بمعنى، أن التعريفات الواردة في الأدبيات الخاصة بالمجتمع المدني، استندت، بحسب الباحثين، إلى واحد من هذه التعريفات. فالشكل التمثيلي يعني أن المجتمع المدني هو بشكل أو بآخر تمثيل لمصالح مجموعة من الأشخاص، وبالتالي يضم هذا الشكل مؤسسات مثل غرف التجارة والنقابات، وسواها، دون أن يضم الشكل الوقي لجمعيات يؤسسها أفراد على سبيل المثال. التعريف الثاني، هو الشكل الذي يسعى إلى فهم المجتمع المدني كأداة أساسية لممارسة الديمقراطية التداولية أو التشاركية، إذ يرى هابرماس أن دور المجتمع المدني هو في تقريب الحياة العامة إلى الناس وجعل المساهمة فيها ممكنة، بعيداً عن الأحزاب والحياة السياسية، والدورات الانتخابية وتكميلاً لها. أما التعريف الثالث فهو التأسيس الذاتي، بمعنى قدرة الأفراد على التجمع وتأسيس كيان بفعل ورغبة ذاتيين، ولأهداف يختارونها لأنفسهم. أخيراً فالتعريف الرابع، هو التعريف القبي الذي يفهم المجتمع المدني على أنه أي روابط اجتماعية ومؤسسية أفقية، ومبادرات وأنشطة مدنية بين الأفراد، وتسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع بشكل عام.

عليه، فإن تعريف المجتمع المدني بالنسبة لهذا البحث، ولتعقيد الحالة السورية، سيدخل أي مؤسسة تحقق أي شرط من شروط التعريفات الأربعة، على ألا تكون مرتبطة بأي سلطة سياسية أو عسكرية سورية أو غير سورية، سواء كانت الحكومة المركزية، أو الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، أو هيئة تحرير الشام في إدلب، أو الحكومة التركية والمجالس والهيئات التابعة لها في مناطق ريف حلب الشمالي والمناطق التي يسيطر عليها "الجيش الوطني السوري" في أرياف الرقة والحسكة. ما يقصد هنا بالارتباط، هو أن نشوء المؤسسة كان برغبة أعضائها، لا برغبة أي سلطة أمر واقع، وتعليماتها. وبالتالي لن نستند هنا إلى المجتمع بمفهومه الواسع، وإنما ولغايات بحثية سنركز اهتمامنا على منظمات المجتمع المدني.

المسألة الثانية، هي "ما هو سوري؟" فالتسجيل القانوني بحد ذاته لا يمكن أن يكون دليلاً على سورية مؤسسة، فغالب المؤسسات داخل مناطق الحكومة المركزية غير مرخصة، وتلك التي توجد مكاتبها الأساسية خارج البلاد مسجلة إما في دول الجوار أو أوروبا أو أمريكا

الشمالية. عليه فإن أي مؤسسة غالبية مؤسسها سوريون/ات وتحمل رسالة مرتبطة بسوريا هي مؤسسة سورية بغض النظر عن مكان التسجيل.

عليه فإن التعريف الإجرائي لما نقصده بالمجتمع المدني السوري يضم أي مبادرات أو منظمات أو شبكة منظمات غير ربحية، مستقلة في قرار تأسيسها عن أي سلطة حاكمة في أي جغرافيا سورية، غالبية مؤسسها سوريون/ات، وتعمل بالوسائل السلمية لصالح مؤسسها/مؤسساتها تحديداً أو المجتمع السوري داخل البلاد أو خارجها، سواء كانت مرخصة أو غير مرخصة.

2.2 جمع البيانات:

استندنا في هذا البحث إلى المنهج النوعي عبر إجراء 21 مقابلة شخصية مع فاعلين/ات من المجتمع المدني Key Informant Interview KII، محاولين تغطية جغرافيات النفوذ الأساسية في سوريا، وهي: مناطق سيطرة الحكومة المركزية، مناطق سيطرة المعارضة، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية. حاولنا ضمن كل جغرافيا أن نشمل جميع المحافظات لوجود تباينات ضمن الجغرافيا الواحدة كما ذكرنا. إضافة إلى ذلك حاولنا تنوع العينة بإضافة شخصيات عاملة مع منظمات دولية من جهة، وفي دول الشتات من جهة أخرى. أُجريت المقابلات بين شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من العام 2022.

وجاء تنوع العينة على النحو التالي: 7 نساء و 14 رجلاً، 7 أشخاص من مناطق سيطرة الحكومة المركزية، 4 أشخاص من الخارج، 5 من شمال شرق، و 5 من مناطق شمال غرب. تركزت أسئلة المقابلة على علاقة المجتمع المدني في الجغرافيا التي تعمل داخلها الشخصية المقابلة مع نظرائه في الجغرافيات الأخرى، محاولين فهم واقع مثل هذه العلاقة، وفرص وتحديات التعاون بين هذه المنظمات. كما حاولنا فهم رؤية هذه الشخصيات لما يمثله المجتمع المدني من وجهة نظرها.

تم أخذ محضر اللقاء، مباشرة أثناء المقابلة، ومن ثم ملء جدول بأهم الاقتباسات وملاحظات الباحثين/ات كما هو مبين في الملحق رقم 2. بعد ذلك تم إجراء مجموعة نقاش مركزة لاختبار النتائج في منتصف شهر كانون الأول من العام 2012. شارك في مجموعة النقاش المركزة ثمانية أشخاص - نصفهم من النساء- من مختلف مناطق السيطرة.

2.3 مستوى التحليل:

بالنسبة للمقابلات، فقد اخترنا عينة تمثل مناطق سيطرة مختلفة، وتنتهي إلى مؤسسات متباينة في توجهاتها السياسية وتركيبها الاجتماعية، فضلاً عن شخصيات تنتهي لمستويات مختلفة ضمن المنظمة (اختلافات إدارية). بالنسبة للمناطق، يركز البحث على ثلاثة مناطق أساسية: 1: مناطق سيطرة الحكومة 2. مناطق سيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا 3. مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا.

بالنسبة للمنظمات في الدول المجاورة، فقد تعاملنا معها وفقاً لمكان عملها الأساسي داخل سوريا. على سبيل المثال، منظمات المجتمع المدني السورية الموجودة في تركيا هي عاملة بشكل أساسي في مناطق سيطرة المعارضة و الأمر ذاته ينطبق على المنظمات الموجودة في لبنان، والعراق، والأردن.

أخذنا بعين الاعتبار حالة عدم التجانس في المناطق الجغرافية، على سبيل المثال درعا و السويداء تمثل حالات استثنائية، كونها لا تخضع بشكل كامل لسيطرة الحكومة في ظل وجود قوى عسكرية و سياسية أخرى و لها تأثير كبير على السياق المحلي. كما إننا ميزنا بين المنظمات ذات الطابع العربي والكردي في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، و ذلك كون هذه الاختلاف يؤثر و يتأثر بطبيعة العلاقة مع الإدارة الذاتية. أخيراً ميزنا بين المناطق الخاضعة لسيطرة "هيئة تحرير الشام" و المناطق التي تتم إدارتها بشكل مباشر من قبل تركيا، و ذلك كونهما يخضعنا لظروف و شروط عمل مختلفة. كما إن البحث يتعامل مع تركيا كأحد قوى الأمر الواقع في شمال غرب سوريا وبشكل مختلف عن غيرها من القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وإيران. ذلك كون الحكومة التركية تتدخل بشكل مباشر في عمل منظمات المجتمع المدني السورية. لا يعني هذا أن الحكومة التركية تسيطر على كافة منظمات المجتمع المدني السورية في المنطقة، لكن دورها يختلف بشكل جذري عن غيرها من القوى الدولية.

ملاحظة أخيرة: لم يستهدف البحث المؤسسات العابرة للجغرافيات (العاملة في كل الجغرافيا) و ذلك لقلة عددها من جهة،

فضلا عن ابتعادها النسبي عن حالة الانقسام التي ندرسها في هذا البحث

3. النتائج و النقاش: مجتمع مدني أم مجتمعات مدنية؟ واقع المجتمع المدني في الجغرافيات السورية و الشتات

أجمع جميع المشاركين/ات في المقابلات على أن الشكل الغالب هو الشكل الاستقطابي العامل في جغرافيا محددة، و المرتبط سياسياً بالقوة العسكرية الحاكمة في مناطق عمله، برغم وجود استثناءات لمجتمع مدني عابر لجغرافيا السيطرة. من المهم هنا لفت الانتباه إلى أن هذا الشكل الاستقطابي ليس ما يراه المجتمع المدني في نفسه، بل ما تراه الأطراف الأخرى فيه. بمعنى، أن كل مجتمع مدني، يرى نفسه مستقلاً عن الطرف المسيطر على جغرافية عمله، بل وفي كثير من الأحيان معارضاً له. لكن نظرة المنظمات العاملة في الجغرافيات الأخرى تربطه مع الطرف المسيطر على جغرافيته. فجزء مهم من المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحكومة المركزية يرى نفسه مدافعاً عن الناس في وجه الاستبداد، في حين يراه الآخرون في الجغرافيات الأخرى واحدة من أدوات السلطة، متحالفاً معها، و مدافعاً عنها. الأمر نفسه بالنسبة للمجتمع المدني في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، الذي يرى نفسه مخاصماً لها ولسياساتها، ولكنه مهتم من أطراف أخرى في مناطق سيطرة الحكومة المركزية و مناطق سيطرة الإدارة الذاتية بانحيازها إليها. ينطبق الأمر بالتأكيد على المجتمع المدني في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية. يقول مشارك من شمال حلب: "و فعليا الكرد انفصاليون من الشباب إلى الأطفال الصغار بحكم تجربتي، و يريدون بناء دولة كردية. ربما مورس عليهم شيء [من التهميش في الماضي]، لكنهم الآن لا يقبلون إلا الانفصال.... بعد 10 سنوات قد لا يقبل الشعب في الشمال أن يتعايش مع مناطق النظام" و تقول مشاركة من دير الزور: "في مناطق الإدارة الذاتية لا يوجد أحد مستعد للعمل مع المنظمات العاملة في أرض النظام".

وبرغم تزايد عدد المنظمات التي تعمل في أكثر من جغرافيا سيطرة، إن بشكل معلن أو غير معلن، وبالاسم نفسه أو باسم مختلف، فإن هذا يبقى استثناء وليس القاعدة العامة. وبرغم وجود شبكات عابرة للجغرافيا، فالسمة العامة هي بناء شبكات للمؤسسات التي تعمل في الجغرافيا نفسها، لا في جغرافيات متعددة. زد على ذلك أن شبكات المؤسسات التي تسعى في عملية بنائها، وفي أهدافها المعلنة إلى كسر هذا الاستقطاب تكاد تغيب تماماً عن المشهد السوري.

يُبرز هذا الاستقطاب طريقة تشكيل غرفة دعم المجتمع المدني، أو اللجنة الدستورية، أو المجلس الاستشاري النسائي. فعلى سبيل المثال، اختير أعضاء الكتلة الثالثة، أو ما تسمى بكتلة المجتمع المدني من قبل المبعوث الخاص لسوريا نظرياً فقط. أما واقع الحال فيقول إن المعارضة والحكومة المركزية تدخلت تدخلًا مباشراً أثر على من يكون أو لا يكون في هذه الكتلة. بالطبع كانت هناك مجموعة تم اختيارها من قبل مكتب المبعوث، لكن الجزء الأكبر من كتلة المجتمع المدني حُدد من قبل طرفي النزاع.

يعاني المجتمع المدني السوري على ما بينته الدراسة من انقسامات سياسية، كالانقسام بين المجتمع المدني المؤيد للسلطة وذلك المعارض لها، أو المجتمع المدني المحافظ والمجتمع المدني العلماني، وأخرى فرضتها ظروف عمله كالانقسام بين المجتمع المدني داخل البلاد وخارجها. لا نتحدث هنا فقط عن انقسامات يمكن وصفها بالطبيعية، كالقائمة في الدول المستقرة، وهي انقسامات موجودة في المجتمع المدني السوري بطبيعة الحال، بل تتعداها إلى أشكال حادة، واستقطابية تأخذ صفة العداء المتبادل كما ذكرنا. فالعداء بين المنظمات ذات التوجه العلماني، والمنظمات ذات التوجه المحافظ، تجاوز الخصومات السياسية، إلى أشكال التخوين والعمالة للغرب، واتهامات بتمزيق المجتمع أو الرجعية والذكورية والتخلف بحسب هذا الطرف أو ذاك (2021 Al-refaai).

لا تبدو مكونات المجتمع المدني متساوية في رغبتها بالتواصل والتشبيك في ما بينها ولا في قدرتها على تنفيذ هذا. "نحن لا نعرف المنظمات العاملة في مناطق النظام وليس هناك توجه لمعرفتها" تقول مشاركة من تركيا.

"ترتيب المجتمعات المدنية حسب سهولة العمل معها: أولاً الشتات، ثانياً درعا والسويداء، ثالثاً النظام، ورابعاً شمال شرق، وهذا الترتيب بناء على اعتبارات سياسية. أما مدنياً وثورياً: فأولاً شمال شرق، وثانياً درعا والسويداء، وثالثاً الشتات، ورابعاً النظام، وهنا تغير ترتيب الشتات لأنه يتعامل بشكل فوقي ووصائي مع الداخل، وحتى الآن لا يتم النظر إلى درعا والسويداء على أنهما تتبعان مناطق النظام" تقول مشاركة من إدلب.

المجتمع المدني في مناطق سيطرة المعارضة، يبدو الأكثر خبرة ومعرفة. وترى غالبية منظماتها أنها غير محتاجة إلى التشبيك أساساً، إما لعدم ثقتها بباقي مكونات المجتمع المدني، أو لأنها ترى الاحتياج الأساسي لخدماتها في هذه المناطق، أو لمعرفتها بهذه المناطق دون سواها. تمكن هذا المجتمع من بناء خبرات كبيرة بفعل التدريب والتمكين اللذين حظي بهما من المانحين عموماً، والغربي خصوصاً، من جهة، وبسبب الدور الذي اضطلع به بفعل غياب الدولة ومؤسساتها. من ناحية أخرى، يحظى هذا المجتمع بالنصيب الأكبر من التمويل. زد على ذلك أن هذا المكون يرى نفسه الأكثر اضطراراً بعد تعرض منشآته وكوادره للقصف، وبعد أن اضطر إلى التزوج من المناطق التي استعادتها الحكومة المركزية.

أما المجتمع المدني في مناطق سيطرة الدولة السورية، فما زال أقل تدريباً وتمكيناً وتمويلًا بفعل سياسات المانح والحكومة المركزية، وبالتالي، ورغم إظهاره بعض الرغبة في التواصل، فإنه يخشى أولاً العواقب الأمنية، وثانياً التباين في الخبرات لصالح مكونات المجتمع المدني الأخرى وخاصة تلك الموجودة في مناطق سيطرة المعارضة. كما بدأت تتنامى مظلوميته القائمة على عزله من قبل المانح ومن قبل باقي مكونات

المجتمع المدني، من جهة، ومعاناته الاقتصادية والأمنية من جهة أخرى. أما المكون الموجود في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، فهو بين الاثنين من حيث القدرة والرغبة على التشبيك، وهو الآخر لديه مظلومية قديمة مرتبطة بالتهميش التاريخي الذي تعرضت له مناطق شمال شرق سوريا عموماً والكرد خصوصاً.

يمكن تبني هذه الانقسامات إلى: انقسامات ضمن المؤسسة الواحدة، وأخرى ضمن الجغرافيا الواحدة، وثالثة بين مكونات المجتمع المدني في الجغرافيات السورية الثلاث الأساسية. نستعرض بداية الانقسام ضمن المؤسسة الواحدة، ومن ثم نستعرض الانقسامات الحاصلة في الجغرافيا الواحدة وعبر الجغرافيا مفصلين أعراضها وأثارها، ونُفرد الفصل السابع لأسباب هذه الانقسامات.

3.1 الانقسامات ضمن المؤسسة الواحدة (انقسامات تنظيمية)

يأخذ هذا الانقسام شكلين أساسيين: الأول انقسام بين النخب والجيل الثاني، والثاني جغرافي بين داخل وخارج، علماً أنهما متداخلان بطبيعة الحال.

يحدث الانقسام الأول بين قيادات المؤسسات أو النخب، وكوادر و/أو أعضاء هذه المؤسسات. قد يأخذ هذا الانقسام بعداً جغرافياً، بين داخل وخارج، في معظم الحالات، لكنه يحدث أيضاً حتى عندما تنحصر المؤسسة كلها في جغرافيا واحدة، أيّاً تكن تلك الجغرافيا. فالنخب عموماً تتمتع بخبرة واسعة، وتستأثر بالمعرفة والقدرة على الوصول إلى دوائر صنع القرار الدولية ومجتمع المانحين، والأهم بالقدرة على التواصل في ما بينها عبر الجغرافيات. أما كوادر و/أو أعضاء وعضوات المؤسسة فهم غالباً بعيدون عن أهم ما يدور في دوائر هذه النخب. أدى هذا إلى غياب الجيل الثاني، وتحديدًا من الشباب، من نشاط المجتمع المدني عن حوارات المسار الثاني، واستثنائاً الجيل الأول بها، رغم مرور قرابة 12 عاماً على بدء الصراع في سوريا، الأمر الذي حسر تأثير هذه الحوارات إلى حد كبير، مانعاً وصولها إلى المجتمع المدني بالمعنى الواسع والمجتمع السوري بالعموم. هذا ما أكده أحد المشاركين: "فشل ذرع آخر للمجتمع المدني السوري هو غياب الجيل الثاني منه، فوجهه هي ذاتها منذ عشر سنوات وآليات الحوار والسردية مع الجيل الثاني لا تنفع، وهذا خطؤنا. هم يرون الثورة قتل وجوع ودمار ولا نستطيع لومهم على ذكرياتهم، وأيضا الطبيعة الوصائية من قبلنا تجاه الجيل الثاني"

يظهر تأثير هذا الانقسام عندما نرى أثره على باقي الانقسامات، وعلى جهود التجسير بين مكونات المجتمع المدني. فالثقة النسبية التي تمكنت النخب من بنائها في ما بينها عبر اللقاءات المتكررة في دول الجوار وأوروبا، لم تنعكس بالضرورة في تواصلات بين كوادر المؤسسات من جهة، ولم تحدث تغييراً جوهرياً في مواقف أعضاء/كوادر هذه المؤسسات، تجاه المؤسسات في الجغرافيات الأخرى. وبالتالي يبقى التجسير بين هذه المؤسسات سورياً ومحصوراً بأفراد لا بكيانات، دون أي أثر يذكر على المجتمع بشكل عام.

يعود هذا الأمر إلى أربعة عوامل أساسية:

- العامل الأول مرتبط بالناحية الأمنية، إذ تخشى النخب من التداعيات الأمنية لمثل هذه التوصلات، سواء كان ذلك بسبب الضغوطات التي تفرضها قوى الأمر الواقع، أو الدول المتدخلة في الشأن السوري، أو حتى بسبب الخوف من تأذي سمعة الفرد أو المؤسسة. على سبيل المثال، أدت ما تسمى بأيام الحوار، وهي حوارات بين أطراف من المجتمع المدني تتم على هامش انعقاد مؤتمر بروكسل لمناحي سوريا ودول الجوار، إلى توجيه رسالة إلى المؤتمر من قبل 36 منظمة من مختلف الجغرافيات السورية. إلا أن محتوى الرسالة جوبه بعاصفة من الانتقادات أدت إلى انسحاب عدد مهم من المشاركين/ات في توقيعها، بعد اتهامهم بالخيانة والتفريط، وبشكل خاص من قبل كواد وأعضاء هذه المؤسسات. أمر مشابه حصل عندما تعرض المجلس الاستشاري النسائي إلى حملة قوية بعد بيان صحفي أصدره المجلس في آذار من العام (Magazine 2018 Orient Suwer 2020, 2016). مثل هذه الأحداث جعلت عملية تشارك نتائج مثل هذه الحوارات، والمعارف التي تتراكم من خلالها، محصورة بأيدي النخب، التي تخشى إن شاركتها مع الكواد و/أو العضوات والأعضاء، من عقابيل أمنية وأخرى تخص السمعة.

تقول مشاركة من إدلبي: "الوجه النسائية ذاتها هي المسيطرة على المشهد النسائي، سيدات بعينهن تراهن في كل مكان. وعندما تأتي مجموعة جديدة لا يتم دعمها. ويتم دعم مجموعة معينة دائماً، ولا يهتم أحد بدعم ولا إيصال الشبابات الجديديات ولا إشراكهن لا في أجسام الحوكمة في الداخل، ولا في أماكن الحوكمة أو صنع القرار في الخارج".

هنالك مسألة مرتبطة بغرفة دعم المجتمع المدني تحديداً، وهي صعوبة إحداث تراكم معرفي لدى المشاركين/ات فيها، لأن عملية المشاركة عملية متقطعة ومتباعدة للغاية، وقد ينتظر أحدهم/إحداهن سنة أو سنتين قبل أن يُدعى للمشاركة مرة أخرى، وبالتالي تصعب عملية تشارك المعرفة مع باقي عناصر المؤسسة، كون هذه المعرفة، والشبكات غير متصلة بشكل كاف.

- العامل الثاني هو الناحية اللوجستية، إذ لا يتمكن كثير من الأفراد العاملين مع مؤسسات مدنية من التنقل بين البلدان لأسباب أمنية أو/وأسباب لوجستية متعلقة بعدم توافر وثائق سفر مناسبة أو عدم الحصول على الفيزا. زاد من تفاقم هذا العامل تراجع أوروبا ولبنان كأماكن محتضنة للحوارات السورية خلال فترة انتشار وباء كوفيد19 من ناحية، وتقييد دول الجوار عبور الأفراد من سوريا إليها. أثر هذا العامل على جميع أشكال الانقسامات سواء عبر الجغرافيا أو ضمنها، ومع ذلك، فقد فتحت فترة الوباء المجال أمام حوارات افتراضية، لم تكن ممكنة سابقاً كما سنرى لاحقاً.

- العامل الثالث الفجوة المعرفية: يرتبط العامل الثالث بشكل من أشكال الاستئثار الذي تمارسه بعض قيادات المؤسسات التي تحتكر لنفسها حق المعرفة. قد يكون هذا العامل مرتبطاً بشكل مباشر بالعامل الأول، إذ تأخذ بعض هذه القيادات مسائل السمعة والأمان ذريعة لاحتكار الوصول والمعارف. زد على ذلك، أن الهوة المعرفية التي نشأت بين جيل النخب والجيل الثاني، أصبحت كبيرة للغاية. فانخراط النخب في حوارات المسار الثاني واللقاءات مع ممثلي/ات الدول، والاطلاع على التجارب، ولد لدى هؤلاء خبرات لم يتسن للجيل الثاني الاطلاع عليها، وبالتالي أصبح الجيل الثاني فاقداً الثقة بذاته، ومترددأ في خوض حوارات مع النخب العاملة في الجغرافيا نفسها، ومع نظرائه في الجغرافيات الأخرى.

- العامل الرابع العبء الإداري: أي انشغال الجيل الثاني بالأعمال الإدارية اليومية. فمتطلبات المانحين من توثيق، وكفاءة إدارية، ووضع سياسات، وكتابة تقارير، حولت عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات ميكانيكية تحول فيها النشاط، من الجيل الثاني، إلى موظفين/ات ينصب تركيزهم على داخل المؤسسة وعلى مانحها لا على مجتمعاتهم المستهدفة، ولا على نظرائهم في الجغرافيات الأخرى بطبيعة الحال.

أدى هذا الأمر بشكل واضح إلى غياب الجيل الثاني عن عمليات المسار الثاني، وعن بناء معرفة تساعد على ملئه مكان الجيل الأول، بما يدخل عملية التجسير في حلقة مغلقة. فالجيل الأول يتمتع بالمعرفة والشبكات اللازمة، ويصبح دخول الجيل الثاني إلى العملية صعباً، لتزداد الهوة بشكل تصاعدي.

أما الشكل الثاني للانقسام فهو الداخل مقابل الخارج ضمن المؤسسة الواحدة. فمن يعمل في الداخل، يرى من يعمل في الخارج محتكراً للمعرفة، ومستأثراً بالموارد والقرار، وفي ظروف عمل سهلة وآمنة وميسرة. أما من في الخارج، فيرى العاملين/ات في الداخل، ضعفاء ومحدودي الموارد-المعرفية حصراً- وبأن مشاركتهم/ن في أي عملية تعرض العملية للخطر بسبب قلة المعرفة والدراية، والخشية من تدخلات سلطات الأمر الواقع. يتقاطع هذا الانقسام مع سابقه، كون الإدارات، في غالب الأحوال، وبشكل أساسي في مناطق المعارضة توجد في الخارج، لكن هذا الانقسام يعم ليشمل نسبة كبيرة ممن يعمل في الخارج مقابل من يعمل في الداخل. أدى هذا الانقسام إلى حقيقة مفادها أن أغلب التشبيك ينحصر بالقيادات، وتحديدات تلك التي تعيش في الخارج، ما جعل أثر هذا التشبيك ضعيفاً على الأرض. تقول مشاركة من تركيا: "لا توجد عملية قيادة من الداخل لأن الفرق الشبابية خبزتها قليلة، ومن في الداخل لديه قدرة على التنفيذ أكثر ممن في الخارج، وهم أعلم بالمشكلات، لا أحد يتوجه إلى الشباب فيلجؤون إلى العمل مع المنظمات الأخرى"

3.1.1 الاستقطابات ضمن الجغرافية الواحدة (انقسامات سياسية اجتماعية)

"قبل أن تسألني كيف نستطيع التشبيك مع الجغرافيات الأخرى، قل لي كيف نشبك بين مؤسسات السويداء؟" هذا ما قالته

إحدى الشخصيات المقابلة من محافظة السويداء.

تعاني الجغرافيا الواحدة من انقسامات مؤثرة تصل حد الاستقطاب، ولأسباب مرتبطة بالسياق السياسي والاجتماعي لهذه الجغرافيا. ففي مناطق سيطرة الحكومة المركزية، هناك انقسام واضح بين المؤسسات المرخصة وتلك التي تعمل بلا ترخيص. فالمؤسسات المرخصة ترى أنها أقل حظاً لدى المانحين، غير الأمميين، من غير المرخصة، إذ يسود اعتقاد، له بالتأكيد ما يسنده، مفادُه أن المانح يفضل المؤسسات الأقرب إلى الشكل المعارض، الذي يرفض الخضوع لشروط الحكومة في عملية الترخيص، وبالتالي تحظى المؤسسات غير المرخصة بدعم المانح وتمويله وتمكينه المعرفي، في حين تحرم هي من الدعم. رغم ذلك، فالمنظمات المرخصة عموماً، وذات الطابع الخدمي خصوصاً، والتي تقدم المساعدات الإنسانية، تتمتع بشراكات مهمة مع المنظمات الأممية الحاضرة في دمشق، وبدعم من الحكومة المركزية، وقدرة على

الحركة، وإحساس أعلى بالأمان، وقدرة على الظهور الإعلامي تحسده عليها المنظمات غير المرخصة. من ناحية أخرى، ترى المنظمات غير المرخصة، أن المنظمات المرخصة قريبة من السلطة، وبالتالي تنظر إليها بعين الشك. خطورة هذا الانقسام هو خلفيته السياسية، فالمؤسسات المرخصة، هي التي يراها الطرف غير المرخص قريبة من السلطة الحاكمة، ويرى الطرف المرخص غير المرخص قريباً من المانحين. بمعنى، أن الاتهامات التي تكيلها أطراف موجودة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية تجاه تلك العاملة في مناطق سيطرة الحكومة المركزية وبالعكس، هي ذاتها التي تتبادلها المؤسسات العاملة في مناطق سيطرة الحكومة المركزية في ما بينها. يبدو هذا الانقسام مثيراً للاهتمام، نظراً لوجود مصلحة متبادلة بين طرفيه: أحدهما يمتلك التمويل، والثاني يمتلك قدرة التحرك بشكل أكبر، ولكن مع ذلك يحول هذا الانقسام دون حدوث عملية تعاون فعالة بينهما.

وهذه النقطة أكدها أحد المشاركين: "المنظمات المدنية غير المرخصة في مناطق النظام متضررة من النظام، ومن كل المناطق غير الواقعة تحت سيطرة النظام لأن العامل فيها متهم بالتشبيح والبعثية". ينطبق الأمر ذاته على باقي المناطق بطبيعة الحال. أما في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ورغم وجود انقسام على أساس سياسي بين مقرب من الإدارة الذاتية وآخر بعيد عنها، فالانقسام الغالب يأخذ شكلاً هوياتياً، بين مؤسسات في دير الزور والرقبة ذات طابع عربي عموماً، ومؤسسات في الحسكة ذات طابع كردي. مرة أخرى، يبدو أن المانح، الأمريكي تحديداً، يميل إلى دعم المنظمات في الرقبة ودير الزور على حساب الحسكة، وذلك لاعتبارات سياسية تتعلق بمحاولته عدم استفزاز تركيا، ورغبة منه في إعادة الإعمار للمناطق التي دُمرت بفعل الحملة على داعش. في المقابل تحظى غالبية المؤسسات في الحسكة بدعم أو بغطاء من الإدارة الذاتية. عليه، تندد المؤسسات التي تعمل عبر المجتمعات وعبر المناطق المختلفة. من ناحية أخرى، يمكن فهم هذا الانقسام في ضوء وجود مجتمع مدني وحركات سياسية كردية قديمة وسابقة على العام 2011، ما وفر إرثاً وتراكماً معرفياً لدى المؤسسات الكردية، لا يتوافر للمنظمات العربية، الحديثة النشأة، ناهيك بضعف الثقة الكبير بين المنظمات العربية والإدارة الذاتية، ما يجعل المنظمات العربية أقل انخراطاً في حوارات ذات طابع سياسي كالتي يتطلّبها العمل مع مكونات المجتمع المدني الأخرى.

أما في مناطق سيطرة المعارضة، فهناك انقسام سياسي واضح، تحديداً بين المنظمات ذات الطابع العلماني، والمؤسسات ذات الطابع المحافظ، وخصوصاً في ما يتعلق بقضايا حقوق النساء. وعلى عكس الجغرافيتين الأخرين، لا يبدو أن هناك انقساماً جذرياً على أساس القرب من سلطات الأمر الواقع، سواء هيئة تحرير الشام، أو الحكومة التركية والمؤسسات القريبة منها، أو هيئات المعارضة السياسية المختلفة كالائتلاف والحكومة المؤقتة. إذ تعارض غالبية هذه المنظمات سلطات الأمر الواقع، وبشكل علني، مستفيدة من الدعم الغربي لمواقفها هذه، أو مستندة إليه، كون الجهة التي تسيطر على جزء كبير من هذه المناطق لا تزال تُصنّف جهةً إرهابية، كما أنها أقل خبرة من باقي سلطات الأمر الواقع في إدارة الملفات الخدمية كما سنشرح لاحقاً.

لا يعني هذا أن هذه الانقسامات حكر بطابعها على منطقة دون أخرى، لكن هذه الانقسامات هي الانقسامات الأكثر بروزاً في كل جغرافيا. كما لا ينفي وجود انقسامات أخرى سياسية أو اجتماعية أو سواها في جغرافيا دون أخرى، بل تكاد كل أنواع الانقسامات تتوافر في كل جغرافيا من الجغرافيات.

النقطة اللافتة هنا أن المانح عموماً يقترب من جهة دون أخرى، ومن جغرافياً دون أخرى. فالمانح أقرب إلى دعم مناطق سيطرة المعارضة دون الجغرافيتين الأخرين، وأقرب إلى دعم المؤسسات العلمانية دون المحافظة في مناطق سيطرة المعارضة (باستثناء العمل الإنساني، الذي يبتعد عن تصنيف العلماني والمحافظ) وأقرب إلى دعم غير المرخص في مناطق سيطرة النظام (باستثناء العمل الإنساني، الذي يغلب عليه الطابع المرخص) وأقرب إلى المؤسسات البعيدة عن الإدارة الذاتية سواء العربية أو الكردية دون المنظمات القريبة من الإدارة الذاتية، ومرة أخرى يستثنى العمل الإنساني.

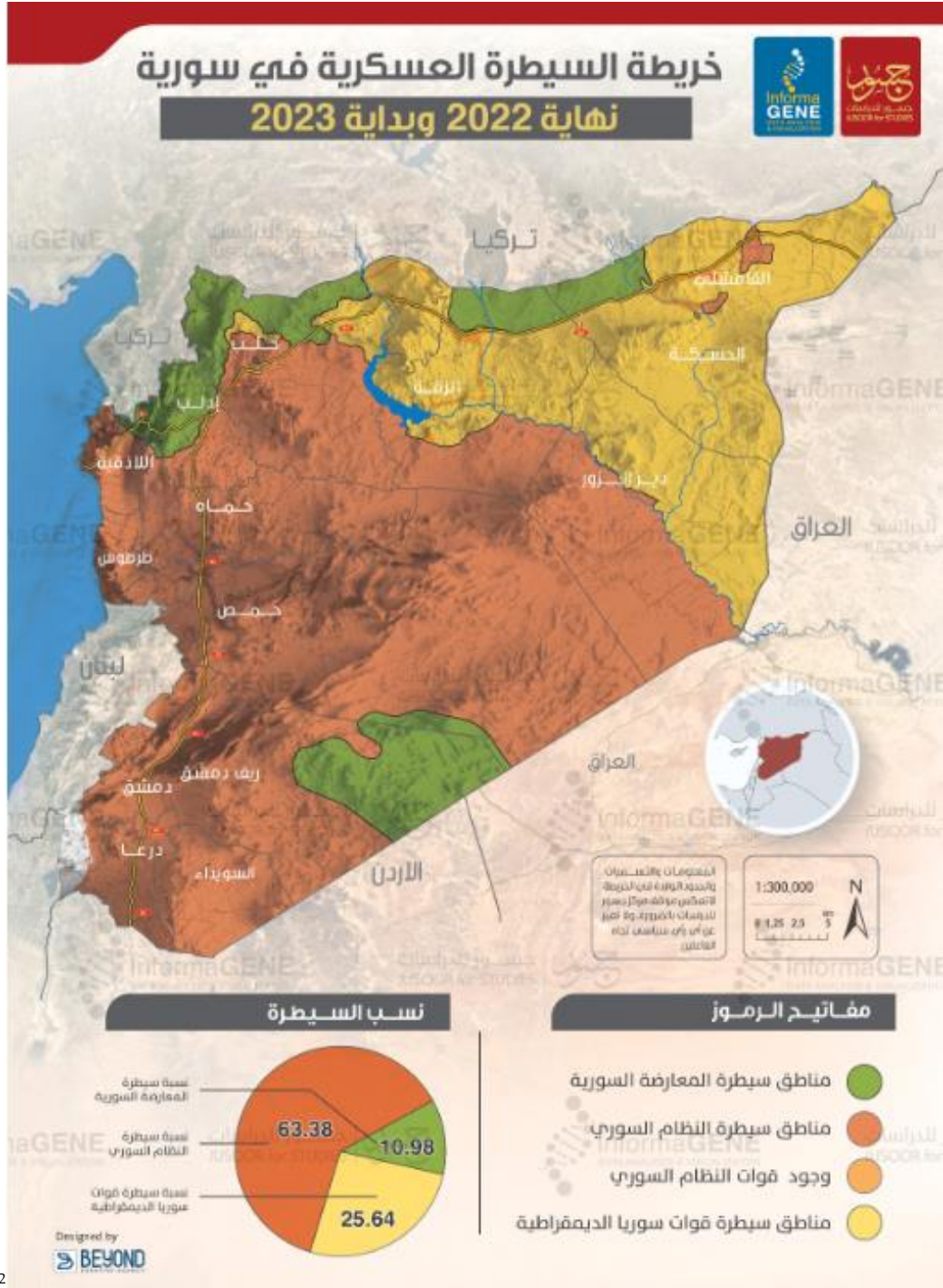
هنا يمكن القول إن العمل الإنساني كان الأكثر خروجاً عن الشكل الاستقطابي من وجهة نظر المانح الغربي تحديداً، فهو كان مستعداً لتقديم الدعم الإنساني لمؤسسات مقربة من الحكومة المركزية، وغير علمانية في مناطق المعارضة على سبيل المثال. رغم ذلك، لم تنشأ تحالفات أو شبكات إنسانية عابرة للجغرافيا، وعدد المؤسسات الإنسانية التي تعمل في أكثر من جغرافيا سيطرة قليل للغاية. سنبحث هذا الأمر لاحقاً عند الحديث عن الاستقطابات العابرة للجغرافيا وعند البحث في أسباب الأشكال الاستقطابية.

إضافة إلى هذه الانقسامات ظهر انقسام آخر هو الداخل مقابل الخارج، ضمن الجغرافيا الواحدة. فالمؤسسات التي توجد مراكزها الأساسية وإداراتها في الداخل، وبغض النظر عن أي داخل نتحدث، ترى المؤسسات التي توجد مقر إدارتها الرئيسية في الخارج جهاتٍ محتكرةً للتمويل والتمكين، ويراهم الأقرب للمانحين، والأكثر تأثيراً في قرار المؤسسات الأممية والدولية والعواصم. أكثر من ذلك، ترى مؤسسات الداخل أن المؤسسات الموجودة في الخارج أشبه بمؤسسات تحاول فرض وصاية عليها، وأنها تتعمد احتكار الدعم والمعرفة، وتمارس إقصائية مستمرة تجاهها، رغم أنها ترى نفسها الأقرب إلى الناس، وفهم احتياجاتهم الحقيقية. يقول أحد المشاركين: "المنظمات الموجودة في تركيا لديها نظرة وصائية شديدة ومرتفعة تجاه منظمات شمال غرب وكأنها المتحدث الرسمي للمجتمع المدني في إدلب وحلب".

في حين تنظر المؤسسات في الخارج، إلى مؤسسات الداخل، على أنها مؤسسات قليلة الخبرة، ضعيفة الموارد، وغير قادرة إلى إدارة مشاريع كالتي يتطلّبها الواقع السوري اليوم.

تأخذ الانقسامات هنا حالات استقطابية، وأخرى أقل حدة. فهناك خصومات تصل إلى العداء، كما يحدث حول قضايا حقوق النساء، ودور المؤسسات النسوية، والتيار المحافظ، وهناك حالات انقسام لا تستتبع عداء، كالانقسام بين الداخل والخارج عموماً. فعلى سبيل المثال، تتعاون المؤسسات الموجودة في مناطق سيطرة المعارضة في حملات مناصرة عديدة، كمحاولتها الجماعية، وبغض النظر عن أي انقسام، للضغط على روسيا لتجديد القرار 2642 المتعلق بتقديم المساعدات لسوريا عبر الحدود.

3.1.2 الانقسام عبر الجغرافيا (انقسامات مناطقية)



خريطة سوريا وفقا للقوى المسيطرة نهاية 200 حتى بدايات 12023 رسم توضيحي

بدءاً من العام 2012 بدأت الجغرافيا السورية بالتقطع بفعل سيطرة أطراف متعددة على مناطق مختلفة من البلاد (Tan & Perudin 2019). تباينت هذه السيطرة، وتعددت الجهات المسيطرة إلى أن استقرت استقراراً نسبياً بعد العام 2019 (Akhmedov 2022). يمكن

² خريطة سوريا وفقا للقوى المسيطرة، نهاية 2022 حتى بدايات 2023، مأخوذة من جسر للدراسات:

<https://jusoor.co/ar/details/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2022-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2023>

القول إن سوريا مقسمة إلى ثلاث مناطق رئيسية، تحكم كل منها آليات عمل المجتمع المدني بطريقة مختلفة، ومع هذا الانقسام ظهرت ثلاث مكونات للمجتمع المدني.

ليس من السهل فهم علاقات مكونات المجتمع المدني الثلاث في ما بينها، فهي علاقات لها جذورها التاريخية، كتعامل السوريين مع مناطق شمال شرق سوريا، بوصفها بعيدة، عشائرية الطابع، ومهمشة، وتمهيش الحكومات المتتالية لها، وابتعادها التام عن دمشق يفسر ولو جزئياً القطيعة الحاصلة بين المجتمع المدني فيها، ونظيره في مناطق سيطرة الحكومة المركزية. تأسيساً على القاعدة نفسها، نستطيع فهم وجود علاقة ولو محدودة مع المجتمع المدني في مناطق المعارضة، هي على الأقل، وعلى ما أبداه البحث، أقوى من تلك القائمة بين المكون الموجود في مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية.

يخلص البحث إلى إن العلاقة بين المكونات الثلاثة استقطابية، لكن هذه العلاقة غير متناظرة. بمعنى أن طبيعة التوتر/التعاون بين المكونات الثلاثة متباينة في طبيعتها وشدتها.

فالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحكومة المركزية، ومناطق سيطرة المعارضة، متوترة بطبيعة الحال، لكنها

تشهد حالات تشبيك وتعاون أكبر من تلك التي تنشأ بين مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ومناطق سيطرة الحكومة المركزية. سبب التوتر بين مناطق المعارضة ومناطق سيطرة الحكومة المركزية، سياسي بطبيعة الحال، كما ذكرنا. أما التشبيكات المتعددة التي حصلت بين هذين المكونين فتعود إلى عوامل عدة. أولاً، وجود مساحات حوار متقاطعة؛ إذ تضم أغلب مساحات المسار الثاني مؤسسات من مناطق سيطرة المعارضة وأخرى من مناطق سيطرة الحكومة المركزية، مع قلة قليلة من المنظمات العاملة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، لا تسمح بتشبيك فاعل ومؤثر مع الأخيرة. ثانياً، سمحت مناطق محددة في مناطق سيطرة الحكومة المركزية كالسويداء بوجود شكل من أشكال العلاقة الوسيطة التي تلعبها هذه المناطق، كونها ظلت على علاقة مع مكون المجتمع المدني في مناطق سيطرة المعارضة طيلة فترة النزاع. ثالثاً، شكلت شخصيات معارضة سياسية موجودة في مناطق سيطرة الحكومة شكلاً من أشكال التواصل بين هذه المناطق.

تعود التشبيكات بين مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية هي الأخرى إلى عوامل عديدة. أولاً، سمح القرب الجغرافي بنوع من التواصل والتنقل بين المجتمعات والنشطاء في المنطقتين ولو أنه تقطع حوالى العام 2018. ثانياً، ظهرت أربيل بوصفها مساحة حركة حرة نسبياً تتيح التواصل بين هذين المكونين، دون المكون الموجود في مناطق سيطرة الحكومة المركزية. ثالثاً، وفي الفترة حتى العام 2015 تقريباً، وفي وقت كانت فيه الخصومة التركية مع الإدارة الذاتية، أقل مما هي عليه اليوم، كان الحوار بين المكونين قائماً ومستمرّاً بل حتى إنه كان ممكناً الحديث عن مجتمع مدني واحد في شمال وشرق سوريا عموماً. رابعاً، بدء المانحين، بعيد العام 2019 بزيادة التمويل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ما شكل جاذباً للمنظمات العاملة في مناطق سيطرة المعارضة، دون أي وجود يذكر للمنظمات الموجودة في مناطق سيطرة الحكومة. بالتأكيد توترت العلاقة بين المكونين بعيد عمليات غصن الزيتون، ونبع السلام، ودرع الفرات، بعد التوتر بين تركيا والإدارة الذاتية، وأصبحت أكثر عدوانية مع الوقت. يقول مشارك من مناطق المعارضة: "أن تتكلم عن مد جسور مع منظمات مدنية في دمشق أسهل بكثير من الحديث عن مد جسور في مناطق شمال شرق بسبب القبضة الأمنية التركية، ويقتصر العمل عبر أدوات تحددها الحكومة التركية والهدف الأساسي لها أمني وليس مدنياً"

في المقابل ظلت العلاقة بين المكون الموجود في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية وذاك الموجود في مناطق سيطرة الحكومة المركزية باردة إلى حد كبير، لأسباب أهمها غياب المساحة الجغرافية الجامعة و سطوة القبضة الأمنية في الجغرافيتين، وحصص التواصل الاقتصادية والمنفعية بين الجغرافيتين بسططي الأمر الواقع فيهما.

مما سبق، يبدو وجود مساحة حوار مباشرة، مسألة حاسمة في تشكيل شبكات عابر للجغرافيا من جهة، وعلى ما يبدو، ورغم شعور الاكتفاء الذاتي، قد يستطيع المكون العامل في مناطق سيطرة المعارضة وذاك العامل في السويداء وسلمية، تشكيل جسر بين جميع مكونات المجتمع المدني الثلاثة.

4. عوامل انقسام المجتمع المدني السوري:

يمكن تقسيم عوامل انقسام المجتمع المدني إلى عامل داخلي وعوامل خارجية. نقصد بالعامل الداخلي، العامل التي يتحكم المجتمع المدني، ولو نسبياً، بتأثيره. هذا العامل هو الاستقطاب السياسي للمجتمع المدني لنفسه. أما العوامل الخارجية فهي سياسات سلطات الأمر الواقع، وسياسات المانحين، وهي بطبيعة الحال خارج سيطرة المجتمع المدني.

تتأثر هذه العوامل بعضها ببعض الآخر. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، يتأثر المانح بسياسات سلطات الأمر الواقع والعكس بالعكس؛ كما تؤثر سياسات المانحين أو سلطات الأمر الواقع باشتداد الاستقطاب السياسي وضعفه. كما أن سياسات المانح، التي شغلت المنظمات بمتطلبات إدارية مرهقة، أشغلت المنظمات عن التواصل في ما بينها، وعن بناء قضية جامعة على سبيل المثال.

بالطبع هناك أيضاً سبب خارجي آخر للانقسام بين مكونات المجتمع المدني السوري وهو البعد الجغرافي واختلاف السياقات في الجغرافيات المختلفة، بما يتضمنه ذلك من تأثيرات قانونية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية. فظروف المؤسسة الموجودة في تركيا تختلف عن ظروف تلك الموجودة في أوروبا، وتلك الموجودة في دمشق أو إدلب أو الرقة، علماً أن مثل هذه الظروف قد تؤدي إلى حدوث اختلافات أو خصومات، دون حدوث عداءات في ظروف طبيعية. زد على ذلك، أن هناك أسباباً تاريخية تتمثل في عزل شمال شرق سوريا عن باقي المناطق، وضعف التواصل بينها كما ذكرنا، فمناطق شمال شرق سوريا، ورغم أنها الأكثر ثراء بالموارد الطبيعية، ظلت الأفقر في سوريا، وتسمى بالمحافظات النامية، قبل وبعد العام 2011. الأمر الذي أدى دوماً إلى ضعف روابط مكون المجتمع المدني في هذه المناطق مع المكونات الأخرى.

سنستعرض في ما يلي أثر كل عنصر من العناصر الثلاثة على الانقسامات الحاصلة في الجغرافيات الثلاث الأساسية، مدرجين

العنصر الرابع، أي الفصل الجغرافي بحسب تداخله مع العناصر الأخرى.

4.1 الجغرافيا:

العامل الجغرافي هو أحد عوامل الانقسام، على الرغم من أن جميع المناطق الجغرافية تتشارك الحدود مع غيرها، لكن مراكز أنشطة المجتمع المدني تختلف في تقاربها و تباعدها بين تلك المناطق. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن مناطق سيطرة الحكومة ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية تملك حدوداً مشتركة واسعة، لكنها بالغالب صحراوية الطابع و تفتقد لأي شبكة مواصلات فعالة. كما إن المنطقتين لم تشهدا تبادلاً ثقافياً أو اقتصادياً كثيفاً حتى قبل العام 2011، الأمر الذي انعكس على علاقات منظمات المجتمع المدني السورية في المنطقتين. هناك شبه غياب لأي شكل من أشكال التفاعل، والتعاون، والمشاريع المشتركة بين المنطقتين على الرغم من قلة الاستقطاب السياسي مقارنة بالاستقطاب الحادث بين مناطق سيطرة الإدارة الذاتية و مناطق سيطرة المعارضة من جهة، و مناطق سيطرة الحكومة و مناطق سيطرة المعارضة من جهة أخرى. أحد أسباب هذه القطيعة مرتبط بندرة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الجغرافيتين تاريخياً، والذي تعمق بالتأكيد بعد النزاع وتقطع المناطق بحكم تباين قوى السيطرة.

4.2 دور سلطات الأمر الواقع

كان هناك إجماع على الأثر السلبي الذي تلعبه سلطات الأمر الواقع على واقع المجتمع المدني. غير أن عمق وشكل هذا الأثر يختلف من جغرافياً إلى أخرى. وعلى ما يبدو، فإن أثر الحكومة المركزية هو الأقوى، يليه، الإدارة الذاتية وتركيا، ومن ثم هيئة تحرير الشام. لا يرتبط هذا الترتيب برغبة الأطراف المسيطرة، بقدر ارتباطه بقدرة كل من هذه الأطراف على التأثير. فمؤسسات الحكومة المركزية، مقارنة بهيئات الإدارة الذاتية وهيئة تحرير الشام، سابقة في الوجود على المجتمع المدني الناشئ في مناطق سيطرتها، ولديها من الخبرة ما يكفي للتحكم بهذا المجتمع المدني.

ثانياً، يقوى المجتمع المدني، بقدر الخبرة والتمويل الذي يحظى بهما بالمقارنة مع الطرف المسيطر، والمساحة التي ترغب الأطراف المسيطرة أن تتركها له. فهئية تحرير الشام، وحكومة الإنقاذ التابعة لها، غير قادرتين على سد الفجوة التي يملؤها المجتمع المدني. فهي غير قادرة على إدارة العديد من الملفات كالصحة، والمساعدات الإنسانية، وسواها من الملفات التي يديرها المجتمع المدني في هذه المناطق. وفي حين تتوافر الموارد المادية للإدارة الذاتية إلا أن الخبرات لا تزال تنقصها. أما الحكومة المركزية، ورغم الأزمة الاقتصادية الخانقة، فإنها أكثر خبرة، وأحظى بالموارد مقارنة بالمجتمع المدني في مناطقها. وبالطبع فإن لدى تركيا الخبرات والموارد الكافية كي تهيمن على المجتمع المدني في مناطق سيطرتها، وهي تشدد الخناق وتخففه بحسب الظروف السياسي الداخلي بشكل أساسي.

عليه، يتأثر التشبيك بين مكونات المجتمع المدني بمصالح هذه الأطراف من جهة، وبقدراتها من جهة ثانية. فجميع هذه الأطراف لديها تحفظات كبيرة على التشبيك بين مكونات المجتمع المدني، لكنها غير قادرة دائماً على فرض هذه السياسات. على سبيل المثال، تتحفظ الإدارة الذاتية عموماً على التشبيكات بين مكونات المجتمع المدني في مناطق سيطرتها مع مناطق سيطرة المعارضة، وتتحفظ بشكل أقل على التواصل مع مناطق سيطرة الحكومة، لكن واقع الأمر يقول إن التشبيك مع مناطق سيطرة الحكومة أقل بسبب تحفظ الحكومة المركزية من جهة، وسياسات الممانح من جهة أخرى كما سنرى لاحقاً.

من المهم هنا أن نلفت الانتباه إلى أن الدور التركي في ريف حلب، يختلف عن أدوار بقية الدول المتدخلة في الشأن السوري، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وإيران. التدخل التركي في إدلب يشابه التدخل الأمريكي في مناطق شمال شرق. بمعنى أنه يترك للسلطة الحاكمة فيها القضايا الإدارية، رغم وجوده العسكري. أما في مناطق ريف حلب، فتركيا متحكمة عموماً بالقضايا الإدارية، بما في ذلك قضايا العمل المدني عموماً والإنساني خصوصاً، ولذلك ميزناها عن التدخلات الدولية، ووضعناها تحت بند سيطرة قوى الأمر الواقع.

4.2.3 مناطق سيطرة الحكومة المركزية

تقول إحدى المشاركات: "في مناطق النظام أفرع الأمن والبعث هي من تقرر من يسمح له أن يرخص أو لا".

خلقت سياسات الحكومة المركزية، المتمثلة بمراقبة شديدة للمنظمات في مناطق عملها، ودعم المؤسسات المرخصة على حساب تلك غير المرخصة، حساسيات كبيرة تؤثر على انقسام المجتمع المدني داخل مناطق سيطرتها، وبينه وبين مكونات المجتمع المدني في الجغرافيات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تحظى المنظمات المرخصة بتسهيلات عمل وقدرة على الحركة والسفر، وظروف عمل آمنة نسبياً، لا تتمتع بها المنظمات غير المرخصة. في الوقت ذاته، تتعرض المنظمات المرخصة إلى تدخل مباشر وكبير من الحكومة المركزية، تصل أحياناً إلى حد اتخاذ القرارات بالنيابة عنها، بل وحتى حضور مندوب عن السلطات الأمنية لاجتماعات مجلس الإدارة. لا يعنى هذا أن المنظمات غير المرخصة غير خاضعة للمراقبة، غير أن هذه المراقبة تأخذ شكلاً مختلفاً مثل المراقبة على سفر عضواتها وأعضائها، ومصادر تمويلها وخضوع قياداتها وكوادرها للتحقيق وربما الاعتقال.

تختلف سياسات الحكومة من منطقة إلى أخرى. فالمجتمع المدني في السويداء يحظى بمساحة أكبر بكثير من دمشق أو طرطوس أو اللاذقية، في حين يكاد المجتمع المدني بشقيه المرخص وغير المرخص يغيب عما يسمى بمناطق المصالحة، وهي المناطق التي استعادتها الحكومة المركزية من المعارضة المسلحة كما هو الحال في درعا وريف حمص وريف دمشق وأرياف حماة. ومع وجود بعض المنظمات التي تعمل في الخفاء في درعا مثلاً، إلا أن عددها محدود للغاية، بسبب ضغط السلطات من جهة، وانحسار تمويل المانحين عنها كما سنرى لاحقاً.

بالإضافة إلى ذلك، تتباين ظروف المنظمات المرخصة في هذه الجغرافيا بحسب طبيعة ترخيصها. فالترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية لا يعنى قدرة المنظمة على الحصول على تمويل من المانحين، بل يتطلب الأمر موافقة وزارة الخارجية، وكلاهما ممكن بوسائل مشروعة وأخرى غير مشروعة. هنا مرة أخرى، تنظر المنظمات غير القادرة على الحصول على موافقة وزارة الخارجية بعين الشك إلى كل من هو مسجل في لوائح الوزارة.

أدت هذه السياسات إلى انقسامات ضمن المجتمع المدني داخل هذه المناطق، وانقسامات بين المجتمع المدني في هذه الجغرافيا والجغرافيات الأخرى. إذ تنظر مكونات المجتمع المدني في باقي الجغرافيات إلى هذه الجغرافيا على أنها أولاً كتلة واحدة، وثانياً ملتصقة بالسلطة وأداة من أدواتها. قد تشذ عن هذا التصور نظرة المكونات الأخرى إلى المجتمع المدني في السويداء، الذي تمكن بفعل الحرية النسبية التي يتمتع

بها من جهة، وسياسات المانحين من جهة أخرى_ من بناء جسور مع مختلف مكونات المجتمع المدني وبشكل أساسي ذلك الموجود في مناطق سيطرة المعارضة. كما ولدت هذه السياسات نوعاً من المظلومية، تحديداً لدى المنظمات غير المرخصة، التي ترى نفسها ضحية جميع الأطراف، مظلومة من المجاورة لها في الجغرافيا، وتلك الموجودة في الجغرافيات الأخرى.

4.2.4 مناطق سيطرة المعارضة

لا تتأثر مناطق سيطرة المعارضة بسياسات طرف سياسي واحد كما هو الحال في مناطق سيطرة الحكومة المركزية، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية. فالمجتمع المدني في إدلب يتأثر بسياسات هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ التابعة لها. في حين يتأثر المجتمع المدني في مناطق ريف حلب الشمالي والغربي، وبعض مناطق ريف الرقة الشمالي، بالسيطرة التركية المباشرة وتدخلات الفصائل المدعومة منها. لا يبدو أثر هيئة تحرير الشام على المجتمع المدني كبيراً مقارنة بأثر الحكومة المركزية أو حتى الإدارة الذاتية. يعود هذا إلى جملة أسباب. الأول، أن قدرة هيئة تحرير الشام على السيطرة على المنظمات عبر أذرعها الأمنية، أضعف من أن تسيطر على مجتمع مدني متأصل وقوي وسابق في النشأة على مؤسساتها. فرغم أن هيئة تحرير الشام، هي الشكل الجديد لجهة النصر، ورغم قدم جبهة النصر، فإن الهيئة (وقبلها الجبهة) لم تتمكن من إنشاء مؤسسات خدمية تنافس مؤسسات المجتمع المدني، حتى وقت متأخر جداً، ولاحق لتأسيس حكومة الإنقاذ أواخر العام 2017. ثانياً، يظل التمويل الغربي الحاصل عبر منظمات المجتمع المدني رافداً أساسياً لاقتصاد هذه المناطق إن لم يكن الرافد الأهم، وبالتالي، تتمتع منظمات هذه المناطق بسلطة مالية لا تحظى بها باقي مكونات المجتمع المدني في المناطق الأخرى. ثالثاً، في ظل محاولات اكتسابها الشرعية، لا يبدو أن هيئة تحرير الشام (وحكومة الإنقاذ) راغبة في مواجهة المجتمع المدني وإرسال رسالة سلبية للغرب عموماً والمانحين خصوصاً، كما أنها لا تريد أن تصطدم مع المجتمع في حال توقف الدعم بسبب سياساتها. ما يبدو أيضاً واضحاً أن هذا التدخل أخذ بالتعاطف مع ازدياد الخبرة لدى حكومة الإنقاذ والهيئة، وتضاؤل التمويل الغربي لمنظمات المجتمع المدني العاملة هنا.

أما مناطق الفصائل المدعومة من تركيا، فتدخل الحكومة التركية يصل حد إعطاء أذن بالعمل في هذه المناطق، علماً أن هذا التدخل يصبح محدوداً بعد إعطاء الإذن، كما يبدو تدخلها في الشق غير الإنساني أقل ظهوراً، ربما بسبب حجمه التمويلي الصغير قياساً بالشق الإنساني.

أثر الحكومة التركية وفصائل المعارضة يصبح أوضح تجاه قضايا التشبيك مع مكونات المجتمع المدني في الجغرافيات الأخرى. وبرغم أن الحكومة التركية والفصائل لم تمنع المنظمات من التشبيك مع باقي المكونات بشكل صريح، فإن حالات تحقيق واستجواب أو تضييق على المنظمات التي تعمل في تلك المناطق تشكل قلقاً متزايداً لدى هذه المنظمات بشكل يحد كثيراً من التواصل بينها وبين مكوثي المجتمع المدني الآخرين، وخصوصاً مع المنظمات العاملة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية.

من اللافت هنا، أن التزايد المتّرد في دخول المانحين إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، شكل عاملاً جاذباً للمنظمات للتحرك نحو التواصل مع المنظمات العاملة في تلك المناطق، ما يشير إلى أن أثر المانح قد يبدو أكبر حقيقة من أثر سلطات الأمر الواقع، وتحديدًا في هذه المناطق. زد على ذلك، أن الضغط الاجتماعي في بيئة العمل، أي ضغط الكوادر والنخب العاملة في المنظمات، يبدو أعلى من ضغوط سلطات الأمر الواقع.

يقول مشارك من إدلب: "لسنا مطلعين على مستوى فعالية المنظمات العاملة في مناطق النظام بسبب الوضع الأمني، ولا نعرف كيف صار المشهد هناك. "لأن البعد جفا"، حتى بيني وبين حالي أقول إنه من المؤكد أن لديهم ارتباطات ما، أو على صلة بفرع أمن كي يعملوا دون ترخيص. لا أستطيع استيعاب أن يعملوا هناك دون هذه الروابط والصلات. وذات الأمر في مناطق شمال شرق بسبب النزاع التركي الكردي. لا أريد أن أعرف ماذا يجري هناك ولا هم يريدون أن يعرفوا، لأن أي تواصل بيننا سيسبب لنا وجع رأس"

4.2.5 مناطق سيطرة الإدارة الذاتية

"المستشار العسكري لقسد صار رئيس تحالف منظمات المجتمع المدني" مشارك من الحسكة.

تظهر سيطرة الإدارة الذاتية على مكون المجتمع المدني في هذه المناطق بشكل متباين بين المناطق العربية والمناطق الكردية من جهة، وبين المؤسسات المقربة منها، أو التي أشرفت هي على تشكيلها، والمؤسسات المستقلة من جهة أخرى. "من سنة بدأ التحرك وتنظمت العلاقة مع الإدارة، ولكن دوماً هناك عدم رضا لأن لديها خوف من أي جهة لا تسيطر عليها، كما أنه لا يوجد خبرة وقانون المنظمات في طور النقاش هو سيئ جداً" يقول مدير لمنظمة مجتمع مدني عاملة في هذه المناطق.

"المنظمات غير المحسوبة على الإدارة لا تعطى الوصول ولا تمنح تراخيص للعمل، بينما هم يقومون بخلق منظمات مجتمع خاصة بهم" يقول مشارك من هذه المناطق.

مرة أخرى، تبدو سيطرة الإدارة الذاتية على المجتمع المدني العامل في مناطقها، أضعف من سيطرة الحكومة المركزية، لأسباب تتعلق بشكل أساسي بالخبرة المتولدة لدى مؤسساتها، والعديد من المنظمات الكردية أسبق تشكلاً من الإدارة الذاتية. أيضاً، هناك رغبة لدى الإدارة الذاتية بتقديم نفسها جهةً منفتحة على الغرب وقيم الديمقراطية، وبالتالي يصبح فتح المساحة أمام المجتمع المدني إحدى أدوات التواصل مع الغرب، ومحاولة اكتساب الشرعية.

لا تبدو الإدارة الذاتية متحفظة على تواصل المجتمع المدني العامل في مناطق سيطرتها مع المكون الموجود في مناطق سيطرة الحكومة المركزية على عكس عملية التواصل مع المنظمات في مناطق سيطرة المعارضة. رغم ذلك، يبدو أن التواصل بين مناطق الحكومة ومناطق الإدارة الذاتية شبه معدوم، في حين يُسجل تواصل بينها وبين مناطق سيطرة المعارضة. ويبقى التواصل بين مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة الحكومة المركزية أكبر بكثير من تواصل مناطق سيطرة الإدارة الذاتية مع كلتا المنطقتين، علماً أن تواصل المنظمات العاملة في المناطق العربية يبقى الأضعف بشكل لافت. يعود هذا الأمر برأينا إلى توافر التواصل المباشر برغم جميع المعوقات. فالتواصل الجغرافي، والقدرة على التنقل، المحدود بطبيعة الحال، بين مناطق الشمال السوري، ووجود عدد كبير من نشطاء المنطقتين في تركيا، يسّر هذه العملية. من ناحية أخرى، فالضغط الذي تمارسه الحكومة المركزية على المجتمع المدني في مناطقها يجعله يتردد بالتواصل مع المناطق الأخرى. وهنا لعبت مساحات الأمم المتحدة وسواها من المسار الثاني، دوراً في كسر الجمود، ولو بشكل محدود، بالعلاقة بين مكوثي المجتمع المدني في مناطق المعارضة ومناطق الحكومة المركزية، في حين لم تتمكن هذه المساحات من خلق مثل هذه العلاقات شمالاً، بسبب غياب كبير للمكون العامل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية عن منصات جنيف، كغرفة دعم المجتمع المدني، واللجنة الدستورية، وسواها من مساحات المسار الثاني.

4.3 دور المانح

"لو بقينا خارج سيطرة النظام، لكان تمويلنا ما زال مستمراً" مشارك من درعا.

يبدو دور المانح حاسماً في عمليات التشبيك بين مكونات المجتمع المدني الثلاثة، تمكيناً وعزلاً. سياسات المانح، تحدد مناطق التداخل، ونوعية المشاريع المقدمة، والخطوط الحمراء التي لا يمكن للمؤسسات تجاوزها. يظهر هذا الأمر في شكل المجتمع المدني في كل جغرافيا من الجغرافيات الثلاث. فمثلاً، نشط المجتمع المدني كثيراً في السويداء، وبدأت أشكال عديدة من التعاون بينه وبين مناطق سيطرة المعارضة خصوصاً، وذلك بعد توجه العديد من المانحين إلى تمويل مشاريع في السويداء تحديداً دون سواها. في حين يكاد المجتمع المدني في محافظة درعا يغيب تماماً، بعد استعادة المحافظة من قبل النظام، وتراجع المانح عن تمويل مشاريع فيها. كما نلاحظ نشاطاً وحيوية في التواصل بين مكونات المجتمع المدني في مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية، تحديداً بعد انتقال المانحين نحو تمويل مشاريع في شرقي البلاد، ولا سيما بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على إدلب.

من ناحية أخرى، شكلت المنصات الحوارية المدعومة من المانحين، كمنصة بازل، وغرفة دعم المجتمع المدني، ومنصة الاتحاد الأوروبي الافتراضية أو ما يعرف بمنصة الحيز المدني الافتراضية، وسواها، فضاءات حوارية ساعدت على بناء جسور تواصل مهمة بين المكونات الثلاثة. لكن، ورغم وجود مثل هذه المنصات، كان هناك عزوف عن تمويل البرامج والمشاريع العابرة للجغرافيا و/أو تلك التي تتم بالتعاون والتنسيق بين منظمات تعمل في أكثر من جغرافيا سيطرة و/أو تتطلب تعاوناً بين الداخل والخارج.

بالتأكيد ليست هنالك سياسة واحدة من المانحين، فسياسات الاتحاد الأوروبي مختلفة عن سياسات الأمريكي، ومختلفة عن سياسات المانح البريطاني، وعن الفرنسي والألماني. غير أن التوجه العام للمانحين، كان التركيز على مناطق سيطرة المعارضة أولاً، ومن ثم مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ومن ثم مناطق سيطرة الحكومة المركزية. لا نتحدث هنا عن التمويل الإنساني، الذي تعامل معه مجتمع المانحين بتسييس أقل بطبيعة الحال. أما التمويل التنموي، الذي يخلق الروابط الحقيقية بين مكونات المجتمع المدني، فقد اقتصر على مناطق دون أخرى، وابتعد عن تمويل مشاريع عابرة للجغرافيا. إضافة إلى ذلك، لا يبدو-كما يرى المشاركون/ات- أن المانحين ينسقون استجاباتهم في ما بينهم، ولا يبدو أن من يهيج نهجاً متوازناً بين المكونات الثلاثة قادر على إقناع سواه من المانحين بأهمية مثل هذا التدخل.

خلقت هذه السياسات شكلاً من أشكال التنافس والغيرة بين مكونات المجتمع المدني الثلاثة. فهي من جهة، مكنت المجتمع المدني في مناطق سيطرة المعارضة، ما خلق فجوة معرفية بينه وبين المكونات الأخرين، جعلتهما ينظران إليه بعين الحسد والغيرة، وشعوراً بأن أي تشبيك معه سيصب لصالحه بفعل الفارق المعرفي معه والمأسسة. كما أن التمويل الذي حصلت عليه مناطق سيطرة المعارضة، قدم رواتب عاليةً للمشتغلين فيه، في حين ظل المجتمع المدني في باقي المناطق يعاني العوز وضعف التمويل ومواجهة أزمات اقتصادية خانقة متلاحقة. كما أدى توقف التمويل عن درعا وأرياف حمص، بعد استعادة النظام لهما، إلى هجرة المنظمات إلى إدلب وشمال غرب سوريا عموماً، بسبب السعي وراء التمويل، ما أدى إلى ضعف أثرها في عمليات التشبيك.

أيضاً؛ أدت سياساته إلى تحويل جزء مهم من المجتمع المدني إلى مجتمع موظفين/ات في مؤسسات ميكانيكية، تختلف اختلافاً كبيراً عن الشكل العضوي والعضوي الذي انطلقت منه. ففي بدايات الحراك، كان المجتمع المدني طوعياً، ومرتبباً ارتباطاً وثيقاً مع المجتمع ويعمل معه لا عليه، غير أن عمق الأزمة، والاحتياجات الكبيرة التي تعين عليه التعامل معها، وشكل التمويل، حوله إلى مؤسسات تعمل مع المانح أكثر مما تعمل مع المجتمع. أصبح المجتمع المدني مؤسسات تسعى إلى تطوير سياساتها، وإجراءاتها، ومعارفها، وخبراتها ناظرة داخل المؤسسة، ونحو المانح، مبتعدةً عن المجتمع عموماً وعن باقي مكونات المجتمع المدني السوري خصوصاً.

4.4 الاستقطاب السياسي للمجتمع المدني

"كفوا عن لوم المانح! لوم المانح ليس إلا شماعة، المجتمع المدني أضحي كسولاً، وغير راغب في تغيير شيء" مشاركون من المنظمات الدولية.... "لم تعد للمجتمع المدني قضية جامعة وأهداف مشتركة، لم يعد لدينا شغف، يأس وإحباط وظروف صعبة، تجعلنا غير راغبين في السعي لكسر أي جمود" يقول أحد المشاركين/ات.

يميل المجتمع المدني إلى لوم سلطات الأمر الواقع عموماً، وسياسات المانح على الحال التي آل إليها. غير أن جزءاً من المشاركين/ات أكد أن المجتمع المدني كان ضحية نفسه، أو أنه أسهم في إضعاف ذاته على الأقل. فالآلية التي تعامل بها المجتمع المدني الناشئ أخذت منحى استقطابياً منذ البداية، تنامت مع تنامي الأعمال العسكرية. انتقل النزاع في بداية الأمر بين قطبين أساسيين، معارض ومؤيد، ومن ثم ثالث

"كردي"، على قاعدة أن ما يريده الطرف الآخر هو ما لا أريده، وليس مسألة أخرى قد يختلف على ترتيب أولويتها لا على أساس وجودها. فالمكون الذي ينادي بسيادة الدولة وحماية مؤسساتها ومكافحة الإرهاب يرى من يطالب بحقوق الإنسان مرتبطاً بالغرب وأجنداته، ومن يطالب بالديموقراطية، والعدالة، وحقوق الإنسان يرى حماية مؤسسات الدولة ومكافحة الإرهاب شكلاً من أشكال دعم الاستبداد، ومن يطالب بحقوق الأقليات، واللامركزية يراه الأخران انفصالياً، ويراهما هو داعمين للاستبداد أو الإرهاب. اللافت، أن هذه القضايا، غير متعارضة من حيث الجوهر، فما المانع من حماية مؤسسات الدولة، وتحقيق حقوق الإنسان، واحترام الحقوق الثقافية للأقليات؟ لكن واقع الأمر أن هذه الأهداف أضحت أيديولوجيات متعارضة، بدل أن تكون في جوهر الحوار حول تكاملها وسبل معالجتها وترتيبها.

إلا أن هذه المرحلة، وعلى الرغم من الشكل الاستقطابي السلبي السائد فيها، كانت مرحلة حيوية ونشاط من المجتمع المدني بمختلف مكوناته. لكن، ومع امتداد الأزمة، وحجم الاحتياجات الهائل في جميع المناطق، وتراجع حدة الأعمال العسكرية، وحصول الانقسام الجغرافي التام بين المناطق الثلاث، وتراجع العملية السياسية وتباطؤها، وانتشار الوباء، انشغل المجتمع بمشكلات مناطق عمله الأساسية، وبدأت تظهر على السطح انقسامات كل مكون كما ذكرنا سابقاً. ومن ثم، ومع شبه التوقف في العملية السياسية، وتراجع التمويل، أصبحت المنظمات منشغلة بشواغلها الخاصة كتأمين رواتب موظفيها، لتتخفف حيوية المجتمع المدني إلى حدودها الدنيا، وليفقد المجتمع المدني شغفه، ويصبح أكثر كسلاً، وأصبح المطلوب هو النجاة الفردية لكل مؤسسة من مؤسساته. أكثر من ذلك أصبحت النجاة الفردية على مستوى الفرد الواحد داخل المؤسسة، بل إن بعض المؤسسين/ات ترك ما أسسه ومضى يبحث عن فرصة خارج البلاد.

يقول أحد المشاركين/ات من المنظمات الدولية: "ولا طرف لديه قضية سورية جامعة ولا عملية سورية جامعة للسوريين".

اللافت أيضاً أن الاستقطاب السياسي أثر على بناء قضية أو قضايا جامعة. فعلى سبيل المثال، لم تنجح قضايا حقوق النساء، أو محاربة الفقر، أو العدالة، أو سواها من القضايا في تجميع مكونات المجتمع المدني الثلاثة في شبكات متضامنة حول هدف من الأهداف. لنصل في نهاية المطاف إلى منظمات نسائية ونسوية ومنظمات إنسانية ومنظمات عدالة إلخ في هذه المنطقة أو تلك، تنظر بعين الريبة إلى مثيلاتها في المناطق الأخرى.

لم يتوقف الأمر عند حد الاستقطاب السياسي. فما بدأ استقطاباً سياسياً، بين فريق مؤيد للسلطة، وآخر معارض لها، تعرض لانقسامات متلاحقة فتت نسيجه، تدريجياً إلى أن وصل إلى حالة انعزالية ميكانيكية متكاسلة ومتواكدة دون شعور بقضية جامعة. أصبح جزء مهم من المجتمع المدني منهمكاً في إدارة شؤونه الداخلية وتنظيم توثيقاته، ومتبعاً لسياسات المانحين وخطوطها الحمراء، ومفتقداً للتواصل الحيوي مع المجتمع. لا يعني أن الاستقطاب السياسي ضعف أو تلاشى، بل أصبح في مكان أكثر خطراً، وكما لو أن الآخر لم يعد موجوداً أساساً، كما لو أننا نتحدث عن مجتمعات مدنية في ثلاث دول.

حاولنا في هذا البحث دراسة واقع المجتمع المدني السوري بعد مضي عقد من الصراع في سوريا، مركزين بشكل أساسي على حالة التشبيك بين مكوناته الثلاثة الأساسية ونقصد بها تلك العاملة في مناطق سيطرة الحكومة المركزية، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ومناطق سيطرة المعارضة.

تبين من البحث أن انقسامات المجتمع المدني السوري استقطابية في غالب الحالات، بمعنى أنها انقسامات تقوم على الخصومة والعداء لا على التباين والاختلاف فحسب. يمكن القول إن هنالك ثلاثة انقسامات أساسية: انقسام ضمن المؤسسة الواحدة، وانقسام ضمن الجغرافيا الواحدة، وانقسام ضمن الجغرافيات المتعددة.

تتنوع أشكال الانقسامات. فهناك انقسامات قائمة على أساس سياسي كمؤيد لهذا الطرف ومعارض له، أو على أساس جغرافي بين داخل وخارج، أو على أساس اجتماعي-سياسي كنخب وكوادر، ومحافظ وعلماني.

يمكن تلمس أربعة عوامل أساسية وراء هذه الانقسامات. الأول هو سلطات الأمر الواقع وما تفرضه من قيود أمنية وقانونية، بل وحتى برامجية (المشاريع التي يجب أن تنفذ وتلك التي لا يجب أن تنفذ) على المنظمات العاملة في مناطق سيطرتها.

العامل الثاني هو المانح وسياساته التي يحدد من خلالها أولويات العمل، وشكله، ومناطق التدخل، وبالتالي دعم مكون المجتمع المدني هذا أو ذلك. علاوة على ذلك، شكّل الضغط الإداري من المانح على المنظمات عاملاً إضافياً لابتعاد مكونات المجتمع المدني بعضها عن البعض الآخر، بل وحتى أضعف من قدرتها على التنسيق في ما بينها ضمن القطاع نفسه وداخل الجغرافيا الواحدة.

العامل الثالث هو استقطاب المجتمع المدني السياسي لنفسه منذ بدء النزاع في البلاد، وتشظي المجتمع المدني السوري. فما بدأ استقطاباً سياسياً حاداً بين مكونات تعمل في جغرافيا محددة دون أخرى، ومحسوبة على هذا الطرف أو ذلك، أضحت تشظياً كاملاً. تكاد كل منظمة تعمل بشكل منفرد وبعبدة عن التنسيق في ما بينها.

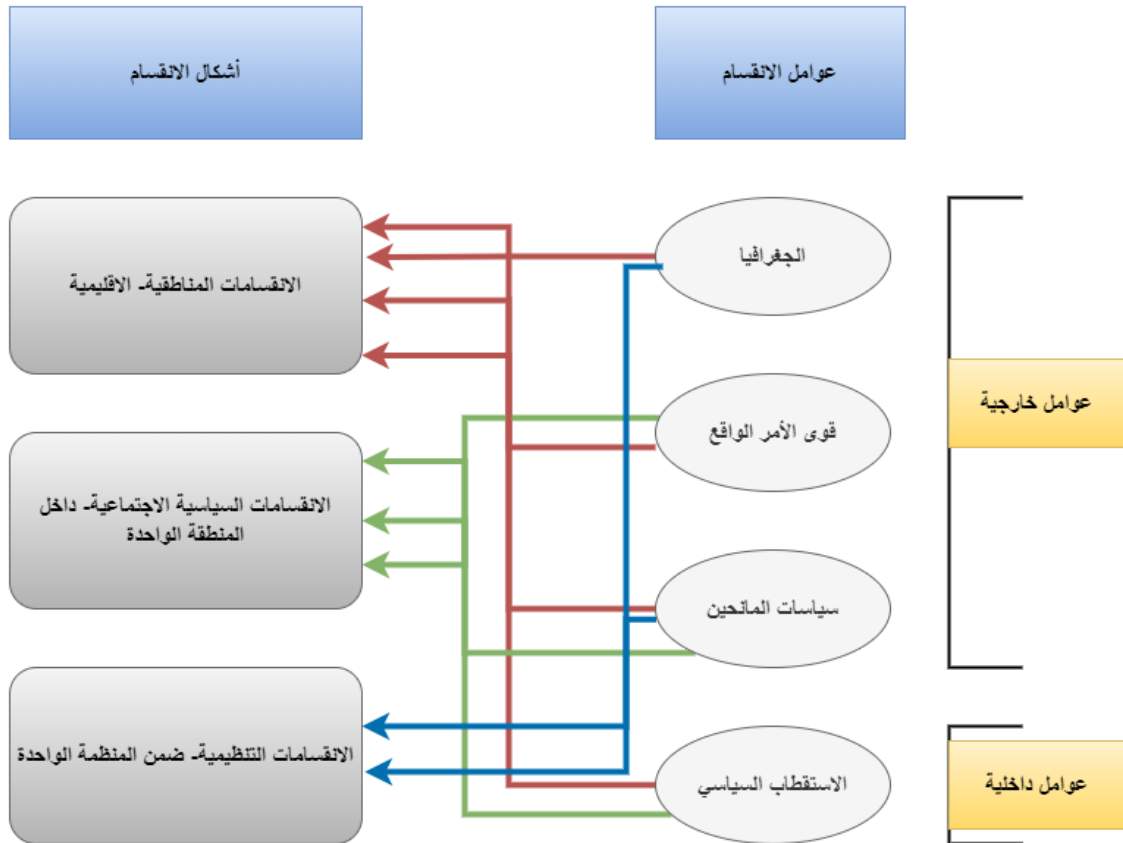
العامل الرابع هو الفصل الجغرافي، سواء ذاك الطبيعي أم الناجم بطبيعة الحال عن أثر سلطات الأمر الواقع.

المهم هنا أيضاً، أن هذه العوامل غير مستقلة بطبيعتها. سياسات المانح، تزيد من تشظي المجتمع المدني، الذي بدوره نأى عن المناصرة أمامها وأمام سلطات الأمر الواقع لتغيير سياسات كل منها. والاستقطاب السياسي الذي فرضه المجتمع المدني على نفسه منذ بدايات الصراع عزز توجه المانحين نحو مكون دون آخر. كما بررت سياسات سلطات الأمر الواقع شكل تدخلات المانحين والمجتمع المدني الانعزالية. تضافر مع هذه العوامل عامل آخر أثر سلباً على قدرة المكونات على التشبيك في ما بينها. فغياب المجال الجغرافي الجامع، سواء في دول الجوار كلبانان أو تركيا، أو في أوروبا، بسبب الوباء، وسياسات بلدان الجوار ودول الاتحاد الأوروبي في تقييد حركة نشطاء المجتمع المدني، خوفاً من اللجوء، جعل إمكانية التلاقي محدودة جداً.

يبدو أن سياسات سلطات الأمر الواقع هي الأكثر تأثيراً على الشكل الاستقطابي الحاصل. انظر الشكل 1. إذ يؤثر هذا العامل

بشكل مباشر، وغير مباشر عبر تأثيره على العوامل الأخرى، علماً أن الاستقطاب السياسي، هو الأسبق تاريخياً على العوامل جميعها.

بالطبع تتباين هذه العوامل في تأثيرها على شكل الانقسام، كما يبين المخطط 1



رسم توضيحي 2 أشكال الانقسام والعوامل المسببة لهذه الانقسامات بين منظمات المجتمع المدني السورية

6. التوصيات:

قدم المشاركون سلسلة من التوصيات لتحسين العلاقات بين منظمات المجتمع المدني السورية: قمنا بتقسيم هذه التوصيات وفقاً لمواضيعها الأساسية، بغرض تحديد استراتيجيات لتجاوز الانقسامات بين منظمات المجتمع المدني السوري (القائمة التفصيلية كاملة تجدونها في الملخص التنفيذي)

- تعزيز الاستفادة من التجارب الناجحة: ليست كل الجوانب والنشاطات تقود إلى تفكك و انقسام منظمات المجتمع المدني، بعض الأجسام والإجراءات تعزز تماسك منظمات المجتمع المدني السورية، لذلك يجب تعزيزها ودعمها و تعظيم أثرها. يتضمن هذا تعزيز

القضايا المشتركة كالمشاركة السياسية للنساء، وبناء الشبكات العابرة للجغرافيا. يجب تصميم برامج التعافي المبكر بطريقة تعزز التعاون بين منظمات المجتمع المدني السورية في المناطق المختلفة، وتجنب التدخلات المنعزلة في السياق الإنساني. كما إنه من الضروري تعزيز استثمار المناطق الأقل استقطاباً بشكل خاص السويداء و السلمية وإلى حد ما درعا.

- تعزيز تشميلية الحوار: لا تضمن بعض منصات الحوار تمثيل متساو لجميع القوى، لذلك هناك مقترح عام يجعل منصات "المسار الثاني" أكثر تشميلية. فعلى سبيل المثال، يجب توسيع التواصل العابر للجغرافيا، خصوصاً الحوار عن طريق المنصات الافتراضية، كونها لا تخضع لذات العقبات اللوجستية المرتبطة باللقاءات الفيزيائية، وقد تكون أكثر أمناً كالمنصة المدنية الافتراضية المدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي. كما يجب توسيع الأجسام التشميلية كالمجلس الاستشاري النسائي، وغرفة دعم المجتمع المدني السوري عبر استهداف فاعلين وفاعلات من كافة المناطق والأيدولوجيات والفئات العمرية، خصوصاً كون فئة الشباب هي الأقرب للمجتمع. كما ننصح بضرورة تخفيف عملية المداورة، لضمان استمرار المعارف، والاستعاضة عنها بأشكال توسيعية.

- إعادة التفكير وتوجيه التمويل: آلية التمويل الحالية تعزز الانقسامات، لذلك ننصح بضرورة توجيه الدعم للعاملين داخل سوريا لتخفيف الانقسامات داخل المنظمة من جهة و لضمان تعزيز قدرة العاملين داخل سوريا على إحداث التغيير. آلية التمويل يجب أن تهتم بالأثر على حساب الأعباء الإدارية التي فرغت منظمات المجتمع المدني من دورها الأساسي، بحيث تحولت المنظمة لألة لكتابة التقارير بدلا من العمل على إحداث تغيير مجتمعي. يجب على التمويل أن يركز على المبادرات المجتمعية العضوية بدلا من التركيز فقط على المؤسسات ذات القدرات الإدارية العالية.

- ممارسة الضغط عندما يكون ملائما و ضروريا: منظمات المجتمع المدني السورية لا تعيش في فراغ، لذلك يجب الضغط على الدول المجاورة لتسهيل عمليات اللقاءات بين منظمات المجتمع المدني السورية من المناطق المختلفة. كما يجب أن يتعدى الضغط الدول المجاورة ليستهدف قوى الأمر الواقع في سوريا، بهدف دعم العلاقات و التبادلات الاقتصادية بين المناطق الجغرافية المختلفة وبشكل يمكن منظمات المجتمع المدني السورية من العمل مع بعضها البعض. بالنسبة للمانحين يجب التخلص من التمويل المتحيز لطرف دون آخر والانتقال إلى دعم قضايا مشتركة وليس طرفاً دون آخر.

7. الخاتمة:

درس هذا البحث واقع منظمات المجتمع المدني السوري بعد مرور عقد على النزاع، مركزاً بشكل أساسي على حالة الانقسام بين منظمات المجتمع المدني العاملة في كل من مناطق سيطرة الحكومة، ومناطق سيطرة المعارضة، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية، فضلاً عن

إمكانية التشبيك فيما بينها. يظهر البحث بأن حالة الاستقطاب بين منظمات المجتمع المدني حادة، حالها حال الانقسامات السياسية والعسكرية بين المناطق الثلاثة. حالة الانقسام والاستقطاب قائمة على مشاعر الخصومة والعداوة وبشكل أقل ناجمة على ترتيب الأولويات بشكل مختلف. هناك ثلاثة أنواع من الانقسامات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني 1. الانقسامات الجغرافية أو المناطقية بين مناطق السيطرة الأساسية الثلاثة 2. انقسامات اجتماعية-سياسية داخل المنطقة الواحدة 3. انقسامات تنظيمية داخل المنظمة الواحدة والتي تأخذ شكل داخل-خارج و شكل نخب و غير نخب. تأخذ هذه الانقسامات أشكالاً مختلفة أبرزها مؤي و معارض للحكومة، عربي وكردي، محافظ و علماني و أخيراً نخب خارج سوريا و عاملين داخل سوريا.

عمق هذه الانقسامات أربعة عوامل أساسية: 1. العامل الجغرافي: و الذي يوضح صعوبة التواصل و التنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية 2. قوى الأمر الواقع: هذا العامل يوضح العقبات الأمنية و اللوجستية المفروضة على المنظمات و التي تحول دون تعزيز التنسيق فيما بينها. أي يمكن، يجب التنويه إلى أن درجة التأثير التي تملكها قوى الأمر الواقع على المنظمات تختلف من منطقة لأخرى، حيث يكون التأثير أعظمياً في مناطق سيطرة الحكومة و بنسب أقل في مناطق سيطرة المعارضة. 3. دور المانح: و ذلك من خلال سياسات التمويل التي تعزز الانقسامات من جهة، و تضعف عملية التنسيق من جهة أخرى، كما إنها تزيد من الفجوات المعرفية والاقتصادية بين مكونات المجتمع المدني في مناطق الصراع المختلفة. 4. العامل الرابع هو الاستقطاب السياسي لمنظمات المجتمع المدني، حيث تتبنى منظمات كل منطقة سردية الصراع وفقاً لمنطقة عملها، كما إنها تتأثر بالانقسامات المجتمعية وتعززها. أخيراً لا بد من التنويه إلى أن النزعة الفردية والانعزالية والسعي للخلاص الفردي التي تسيطر على ذهنية غالبية المنظمات، وتحولها لشكل ميكانيكي يهدف لجلب التمويل على حساب إحداث أثر مجتمعي. كل ذلك تجلى بغياب قضية أو قضايا جامعة بين منظمات المجتمع المدني.

على الرغم من المشهد القاتم، إلا أن التنسيق والتعاون ممكنان، وقد حدد البحث مجموعة من التدخلات التي تساعد على تخفيف حالة الاستقطاب، لكننا نؤكد بأن الحل جماعي يتطلب تعاوناً من منظمات المجتمع المدني، والمانحين، وقوى الأمر الواقع والقوى الدولية سعياً إلى تخفيف حدة الانقسام بين منظمات المجتمع المدني السورية والتي بدورها ستخفف من حدة الانقسامات السورية، خصوصاً في ظل الدور السياسي، والإنساني، والخدمي، والتوعوي الهائل الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني السورية.

- Akhmedov, Vladimir M. "The Syrian revolution." In Handbook of Revolutions in the 21st Century, pp. 707-723. Springer, Cham, 2022. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-86468-2_27
- Al-Refaai, Osama. "خطبة رئيس المجلس الإسلامي السوري والانتقادات التي وجهت له - Islam and the Age - The Sermon of the President of the Syrian Islamic Council and the Criticisms Leveled at Him." YouTube. HalabTodayOrg, August 27, 2021. https://www.youtube.com/watch?v=F5x1ixl_mZw.
- Baczko, Adam, Gilles Dorransoro, and Arthur Quesnay. Civil war in Syria: mobilization and competing social orders. Cambridge University Press, 2018. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-86468-2_27
- Brett, Roddy. "The role of civil society actors in peacemaking: The case of Guatemala." Journal of Peacebuilding & Development 12, no. 1 (2017): 49-64. <https://doi.org/10.1080/15423166.2017.1281756>
- European Commission, The roots of democracy and sustainable development: Europe's engagement with Civil Society in external relations, Brussels 2012, <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0492:FIN:EN:PDF>, last access January 2020
- Fowler, Alan, and Kasturi Sen. "Embedding the war on terror: State and civil society relations." Development and Change 41, no. 1 (2010): 1-27. <https://doi.org/10.1111/j.1467-7660.2009.01620.x>
- Hinnebusch, Raymond A. "State and civil society in Syria." Middle East Journal 47, no. 2 (1993): 243-257. <https://www.jstor.org/stable/4328570>
- Hinnebusch, Raymond A. "State, civil society, and political change in Syria." In Civil Society in the Middle East, Volume 1, pp. 214-242. Brill, 2005. https://doi.org/10.1163/9789004492592_010
- Khalaf, Rana. "Governance without Government in Syria: Civil society and state building during conflict." Syria Studies (2015). <http://ojs.st-andrews.ac.uk/index.php/syria/article/view/1176>

Kohler-Koch, Beate, Peter Kotzian, and Christine Quittkat. "The multilevel interest representation of national business associations." *West European Politics* 40, no. 5 (2017): 1046-1065.

<https://doi.org/10.1080/01402382.2017.1303244>

Marchetti, Raffaele, and Nathalie Tocci. "Conflict society: understanding the role of civil society in conflict." In *Conflict Society and Peacebuilding*, pp. 11-40. Routledge India, 2020.

<https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9780367818050-3/conflict-society-understanding-role-civil-society-conflict-raffaele-marchetti-nathalie-tocci>.

OECD. "Partnering with Civil Society." *OECD Development Co-operation Peer Reviews*, 2012, 5–50.

<https://doi.org/10.1787/9789264200173-en>.

Orient. "Bulk of Criticism for the Role of the 'De Mistura

Women's Council' Supporting Al-Assad." *Orient Net*. Orient Net, March 2, 2022. [https://orient-](https://orient-news.net/ar/news_show/107142)

[news.net/ar/news_show/107142](https://orient-news.net/ar/news_show/107142).

Rabo, Annika. "Gender, state and civil society in Jordan and Syria." In *Civil society*, pp. 161-182. Routledge, 2004.

Suwar Magazine. "الرسالة التي قسّمت المجتمع المدنيّ السوريّ." *Suwar Magazine*, May 1, 2018. [https://www.suwar-](https://www.suwar-magazine.org/articles/1622_-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A)

[magazine.org/articles/1622_-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-](https://www.suwar-magazine.org/articles/1622_-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A)

[-D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D9%85%D8%AA-](https://www.suwar-magazine.org/articles/1622_-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A)

[-D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-](https://www.suwar-magazine.org/articles/1622_-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A)

[-D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-](https://www.suwar-magazine.org/articles/1622_-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A)

[-D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A](https://www.suwar-magazine.org/articles/1622_-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A).

Tan, Kim Hua, and Alirupendi Perudin. "The "Geopolitical" factor in the Syrian Civil War: A corpus-based thematic analysis." *Sage Open* 9, no. 2 (2019): 2158244019856729. <https://doi.org/10.1177/2158244019856729>

Zisser, Eyal. "A false spring in Damascus." *ORIENT-HAMBURG*- 44, no. 1 (2003): 39-62.

